

المنهج العلمي

لدراسة مناهج شُرّاح الحديث النبوي

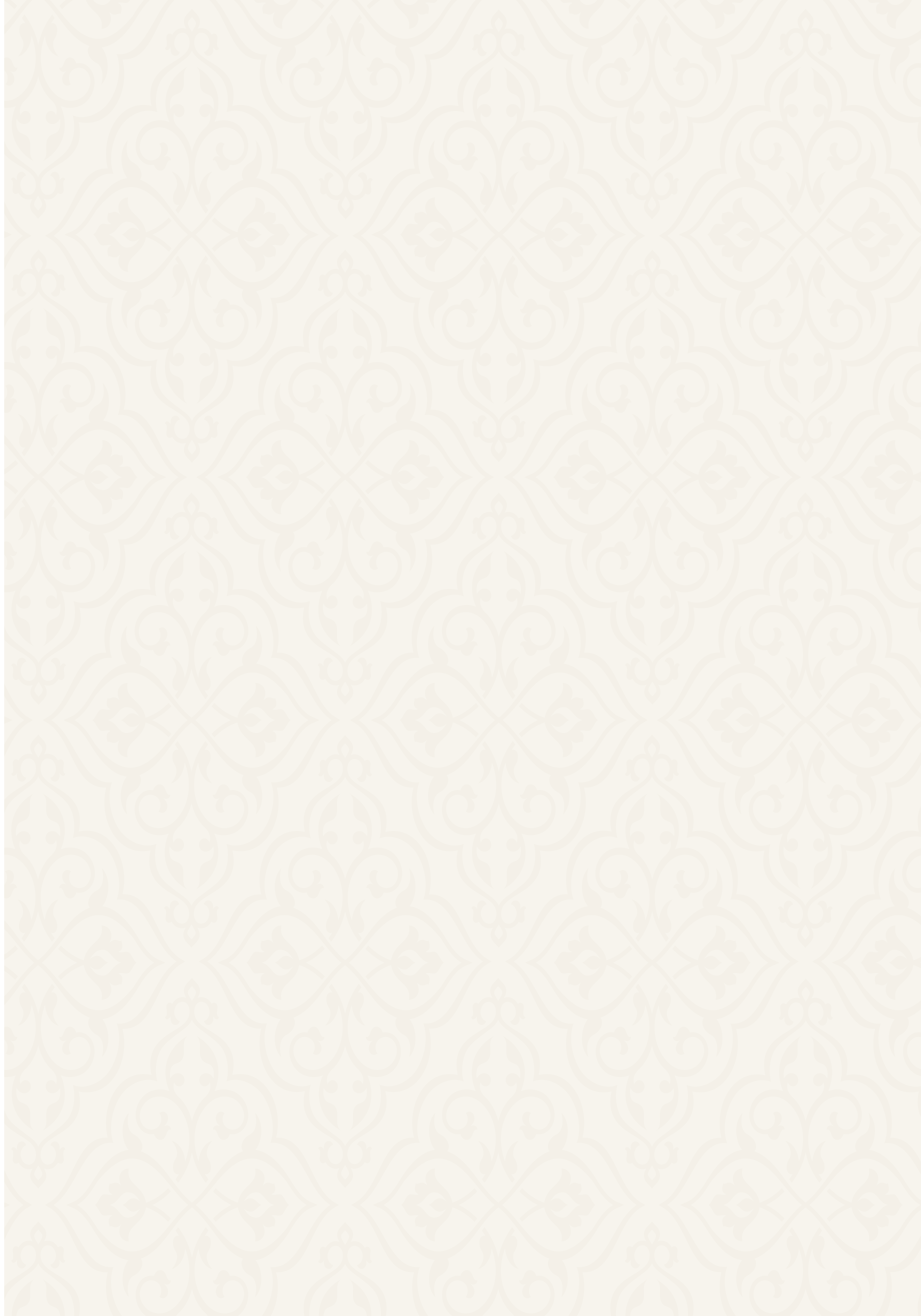
دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد

د. طارق بن عودة بن عبدالله العودة

كلية أصول الدين – قسم السُنّة وعلومها

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



ملخص البحث

يهدف البحث إلى بيان جهود أئمة الحديث في شرح الحديث النبوي، وتأصيل منهج علمي لاستنباط مناهج الشُرّاح في شروحهم وبيان الأمثلة التطبيقية لكل نوع، واستنتاج مميزات أهم الشروح الحديثية.

مشكلة البحث: الإجابة على تساؤلات منها: ما الشرح؟ وما علاقته بالحاشية والتفسير؟ وما مناهج شُراح الحديث؟ وكيف نشأت الشروح الحديثية؟ وما أقسام الشروح الحديثية باعتباراتها المتعددة؟ وما المسائل العشر المعينة على استنباط مناهج شُرّاح الحديث؟ وهل لعقيدة الشارح ومذهبه الفقهي أثرٌ على شرحه؟

نتائج البحث: أن مصطلح «التفسير» هو المصطلح القديم لشرح النص الشرعي آية أو حديثاً، وهو أقدم من مصطلح «الشرح»، فمن كتب المحدثين المسماة بالتفسير: «تفسير غريب الموطأ» لابن حبيب الأندلسي (٢٣٨هـ). وأن أول من شرح الحديث هو النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد يشرح لفظةً مشكلةً على أصحابه، وأقدم ما ذكرته لنا المصادر في شروح الحديث: "شرح موطأ الإمام مالك" لعبد الله بن نافع (١٨٦هـ).

وأن أكثر البواعث على تأليف الشروح ثلاثة: إما استجابةً لسؤال بعض المعاصرين للشارح من أهل العلم، أو اختصار الشارح لشرحٍ آخر أطول منه ولم يتمه، أو إشارةٌ من إمامٍ سبق الشارح إلى أهمية الكتاب المشروح واقتراح شرحه.

ومما يبيّن الفرق بين مناهج الشُّرّاح في الترجمة لرواة السند أربع

مسائل، الأولى: الترجمة للصحابة رضي الله عنهم، والثانية: الترجمة لمؤلف الكتاب، والثالثة: الترجمة لشيوخ المصنف، والرابعة: تنبيه الشارح على قواعد لفهم منهج المصنف فيما يخص الرجال. والعناية بثمان أدوات تعين الباحث على معرفة مناهج الشُرّاح في شروحهم وهي النظر في: المقدمة، وتقريراتهم لمناهجهم أثناء الشرح مما فاتهم في المقدمة، والنظر في أبواب وفصول وتراجم الشروح، وتتبع ما كتبه تلاميذهم عن مناهجهم في الشرح، وكتب الختم والافتتاح للكتاب المشروح، والتنبه لمنطلقات المؤلف التخصصية (العلم الذي اشتهر به) والعقدية والمذهبية، ومعرفة الصراعات العلمية في عصورهم، ومعرفة مواردهم وتعاملهم معها.

المقدمة

الحمد للّه ذي الجلال، والصلاة والسلام على نبينا محمد وأصحابه والآل، أما بعدُ.

فموضوع البحث: دراسةٌ تُعرّف بأهم المسائل المعينة لاستخراج مناهج شُرّاح الحديث، وتعين الدارس لهذا العلم على معرفة وسائل استنباط منهج الأئمة الذين شرحوا الحديث النبوي.

أهمية الموضوع: إن معرفة صحة الحديث من سقمه وسيلةٌ إلى الغاية العظمى وهي التفقه في الحديث النبوي وفهم معانيه. قال أبو زرعة: «تفكرت ليلة في رجالٍ، فأُريت فيما يرى النائم كأن رجلاً ينادي: يا أبا زرعة فَهْم متن الحديث خيرٌ من التفكّر في الموتى»[1].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن مصنفات العلماء في شرح الحديث وبيان فقهه وغريبه، أكثر من المصنفات في تمييز الرجال، وبيان المقبول من المردود؛ قال الحافظ ابن حجر: «فإن فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صُنّف في ذلك، بل لو ادعى مُدّعٍ أن التصانيف التي جُمعت في ذلك أجمع من التصانيف التي جُمعت في تمييز الرجال، وكذا في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد. بل ذلك هو الواقع»[2]. وقد كثر اهتمام المحدثين وعنايتهم بشرح الأحاديث النبوية الشريفة، وصنفوا المصنفات والشروح الحديثية المختلفة، وتعددت وتنوعت مناهجهم وطرقهم في ذلك.

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/٣٤).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (١/٢٣٠).

وكثرت الرسـائل العلمية في الجامعات وغيرها التي تبحث في اسـتخراج منهج إمامٍ من الشُـرّاح في شـرح ما، ويُلاحظ تفاوت تأصيل وبيان منهج الشارح الحديثي بين الباحثين، فكان هذا البحث خطوةً نحو منهج علمي لتأصيل الأسس التي ينبغي لمن يدرس مناهج وطرق الشُرّاح في شروحهم الحديثية أن ينتبه لها .

أهداف البحث :

١- بيان جهود أئمة الحديث التي بذلوها في شرح الحديث النبوي .

٢- اقتـراح منهج علمي يعين في اسـتنباط طرائق الشُـرّاح والتمثيل لها باستقراء أشهر شروحهم.

٣- أثر عقيدة الشارح ومذهبه الفقهي في شرحه للحديث، وخطورة ذلك عند الانحراف أو التعصب.

٤- خدمة الباحثين بمعرفة الشروح المعتنية بالعلل، أو تحرير حال الرواة المختلف فيهم، أو فقه المتون.

مشكلة البحث : البحث يجيب على عدد من التساؤلات، منها :

مـا هو علم مناهج شُـراح الحديث النبوي ؟ وكيف نشـأت الشـروح الحديثية؟ وما أقسـام الشـروح الحديثية وأنواعهـا باعتباراتها المتعددة؟ وما المسـائل المعينة على اسـتنباط منهج الشـارح للحديث النبوي؟ وهل لعقيدة الشـارح ومذهبه الفقهي أثرٌ على شـرحه؟ وكيف يُستنبط منهجه في نقد الرواة والمرويات ؟

حدود البحث : البحث مختصٌ بمناهج المحدِّثين في شـرح الأحاديث

في شــروحهم الحديثية ؛ مـن حيث عنايتهم بالكتاب الحديثي المشــروح، وأنواع الشــروح الحديثية، والتنبه لأثر مذهب الشــارح العقدي والفقهي على الشرح، وطريقته في نقد الرواة، والروايات، وتحليل الألفاظ، وتوضيح المسائل والفوائد، ومناقشة المخالفين، وتناول المصادر.

فــلا يدخــل في حدود البحث: كتــب المحدّثين الأخرى غير الشــروح المصنفة، كغريب الحديث، أو دفع المشكل. ولا يدخل أيضاً ما يتعلق بآداب الشــارح وصفاته وشــروطه التي تؤهله للتصدي لشــرح الحديث النبوي، فهذا موضوعٌ آخر.

منهــج البحــث : ســلكت في البحث المنهــج الوصفي، والاســتقرائي النوعــي، فاســتوعبت أنواع الشــروح، لا جميع أفرادهــا لتحقيق أهداف البحث، لأن الإحاطة بجميع أفراد الشروح يكاد يكون متعذراً .

إجراءات البحث : اطلعت على كلام أشهر الأئمة الشُرّاح في شروحهم، وتتبعت مصنّفاتهم الأخرى لجمع ما يصف منهجهم في الشرح أو شيئاً منه، ومن إشــارات العلماء الآخرين غير الشُرّاح، وقمت بدراستها ونقدها، مع تتبع الأمثلة الدالة عليها في شــروحهم الحديثية نفسِها، واكتفيت بمثالين شــاهدين لكل مبحثٍ اختصاراً، وجمعاً بين التنظيــر والتطبيق؛ لتوضيح أهمية المبحث وأثره في اســتخراج منهج الشارح؛ إذ-كما هو معلومٌ- ليس القصد من البحث التتبع لمنهج شارحٍ بعينه .

الدراسات السابقة : لم أقف على دراسة أكاديمية متخصصة توضح للباحثــين الأصــول والأدوات العلميــة التي تســتخرج مناهج الشُــرّاح في

كتب شروح الحديث النبوي في فنون الحديث المختلفة. وثمت عدد من الدراسات تناولت عموم أصل الموضوع من زوايا أخرى، ومنها :

١- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه / أ.د محمد بن عمر بازمول.

٢- علم شرح الحديث / د. بسام الصفدي .

وقد تطرقت هاتان الدراستان إلى تعريف علم شرح الحديث، ونشأته، وآداب الشارح للحديث وأدواته، وطرق الشرح الأربعة: بالحديث، وبكلام الصحابي والتابعي، وبالاجتهاد، وبلغة العرب.

٣- أضواء على علم شرح الأحاديث/ أ.د فتح الدين البيانوني .

٤- علم شرح الحديث ومراحله التاريخية دراسة تأصيلية/ د.أحمد بن حميد.

٥- منهجية شرح الحديث: أصالة ومعاصرة، د.أحمد المجتبى، ود.إسماعيل حاج عبدالله.

وقد اشتركت هذه الدراسات الثلاث في موضوعها بتناول ثلاث مسائل رئيسة وهي : مفهوم شرح الحديث، وآداب وصفات الشارح، وتاريخ الشرح وأنواعه .

٦- فهم الحديث في ضوء القواعد الشرعية/ أ.د فتح الدين البيانوني.

وهو بحثٌ منصبٌ على متون الأحاديث فقط، دون أسانيدها ورجالها وعللها وغريب متونها، وقد تناول الباحث فيه جهود بعض الشراح في تطبيق القواعد الفقهية والأصولية لفهم متون الأحاديث، وأن الأصل اتفاق معاني الأحاديث مع القواعد الشرعية الكلية.

٧- الشرح الحديثي؛ دراسة تاريخية تجديدية، د.صالح عومار، وهو بحثٌ موجزٌ في عشرين صفحة، تضمّن

نشأة الشرح الحديثي وتاريخه، ومعالم التجديد في الشرح الحديثي ومقترحات للشارح بالعناية بجانبين -سمّاهما- : الخارجي الفني : كضبط المتن، والعناية بصحة الحديث، وسبب وروده، وجمع أحاديث الباب. والداخلي العلمي: بالدراسة التحليلية، والموضوعية .

٨- علم شرح الحديث؛ نشأته وتطوره وطرقه، محمد ضياء الدين الواقي. وهو مقالٌ قصيرٌ في موقع نداء الهند. تحدث فيه عن مفهوم الشرح، ونشأته، وطرقه الأربعة، وسرد أسماء بعض الشروح المشهورة فحسب.

٩- الشرح الموضوعي للحديث الشريف، دراسة نظرية تأصيلية، د.هيفاء الأشرفي، وهو بحثٌ مختصٌ بنوع واحد من الشروح وهو الشرح الموضوعي، مفهومه، ونشأته، وأهميته، ومنهج العمل فيه، وثلاثة نماذج تطبيقية عليه وهي : التصوير، ورؤية المخطوبة، والتيسير ومظاهره، دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية.

وكل الدراسات السابقة مفيدةٌ، واشتركت في تكرار بحث مجموعة من المسائل حول الشروح الحديثية، وهي متوجهةٌ لمن يتصدى لمهمة الشرح، وقد أفدت منها في قسم الدراسة النظرية .

لكنها لم تتطرق إلى مسائل أخرى كثيرة لا تقل أهمية عما ذكروه، في بيان المنهج العلمي الذي يبرز منهج الشُرّاح السابقين، وهي ما اختصت

به هذه الدراسة من:

- بيان الفروق بين الشرح والتفسير والحاشية، وأمثلة استخدام العلماء لهذه المصطلحات.

- توضيح المنهج العلمي لاستخلاص مناهج الشُرّاح أنفسِهم في الشروح الحديثية الموجودة بين أيدينا، وذلك من خلال عشرة أصول تعين على ذلك: كتتبع نصوص الشُرّاح أنفسهم في مقدمة الشرح، وفي كتبهم الأخرى، أو من كلام العلماء الآخرين حولها، ومن الاستقراء لمادتها، من جهة معرفة دوافع تأليفهم للشرح، ومعرفة أصل الكتاب المشروح وسبب التأليف، وقيمة الكتاب العلمية.

- معرفة مناهجهم في: ترجمة الرواة، وطرائقهم في الترجمة، والحكم على الرواة بطبقاتهم المختلفة، وخاصة المختلف فيهم، ونقد الأسانيد والمتون وتعليلهما، وتحليل الألفاظ، ومناقشة المخالفين، وعرض الفوائد والأحكام، ومواردهم في الشروح، وطريقتهم في التعامل معها .

- كما أضافت هذه الدراسة أهمية معرفة عقيدة الشارح، ومذهبه الفقهي وأثرهما على شرحه للأحاديث.

- واستنتاج ما تميزت به بعض الشروح الحديثية عن غيرها بالعناية بالعلل، أو تحرير حال الرواة المختلف فيهم أو مشكل الحديث، وغيرها من الميزات. كل ذلك مصحوباً بالأمثلة التطبيقية من الشروح الحديثية نفسها .

أما أصل تأصيل المنهج العلمي في تناول أنواع من علوم الحديث فهو

بابٌ مسلوكٌ ومعروفٌ عند الباحثين، ومن ذلك : «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل : دراسة تأصيلية تطبيقية» أ.د/علي الصياح .

خطة البحث :

المقدمــة : وفيهــا أهمية البحــث، وأهدافــه، ومشــكلته، وإجراءاته، ومنهجه، وخطته، والدراسات السابقة فيه .

القسم الأول : الدراسة النظرية. وفيها أربعة مباحث :

المبحــث الأول : التعريــف بمصطلحــات البحث : المنهج، والشــرح، والحديث .

المبحــث الثاني : الفرق بين الشــرح ومرادفاته كالحاشــية والتعليق والتفسير.

المبحث الثالث : نشأة الشروح الحديثية وأهميتها، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نشأة الشروح الحديثية.

المطلب الثاني : أهمية الشروح الحديثية.

المبحث الرابع : أنواع الشروح الحديثية، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : أنواع الشروح باعتبار الطريقة المتبعة في الشرح.

المطلب الثاني : أنواع الشروح باعتبار التوسع والاختصار.

المطلب الثالث : أنواع الشروح باعتبار الهدف العلمي من الشرح .

المطلــب الرابــع : أنواع الشــروح باعتبــار عدد الأحاديث المشــروحة وموضوعها .

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية: المنهج العلمي لدراسة مناهج الشُرّاح، وفيه عشرة مباحث :

المبحث الأول : معرفة أصل الشرح وسبب التأليف.

المبحث الثاني : قيمة الشرح العلمية .

المبحث الثالث : طريقة الشُرّاح في تراجم الرواة.

المبحث الرابع : طريقة الشُرّاح في نقد الأسانيد والمتون والحكم على الأحاديث .

المبحث الخامس : طريقة الشُرّاح في تحليل الألفاظ .

المبحث السادس : مذاهب الشُرّاح الفقهية، وتتبع أثرها على الشروح.

المبحث السابع : عقيدة الشُرّاح، وتتبع أثرها على الشروح.

المبحث الثامن : مناهج الشُرّاح في مناقشة المخالفين والرد عليهم .

المبحث التاسع : طريقة الشُرّاح في عرض الأحكام والفوائد .

المبحث العاشر : مصادر الشُرّاح، وطرائقهم في الاستفادة منها .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات .

واللّه تعالى أسأل أن ينفعني به، ويكتب له القبول، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً لدخول جنة النعيم.

القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث: المنهج، والشرح، والحديث

المنهج، مشتق من النَهْج، قال ابن فارس: (النون والهاء والجيم أصلانِ متباينان، الأوَّل : النَّهْج، الطّريق. ونَهَج لي الأمْرَ: أوضَحَه. وهو مُستقيم المِنْهاج. والمَنْهج: الطَّريق أيضاً، والجمع المناهج.

والآخر : الانقطاع . وأتانَا فلانٌ يَنْهَج، إذا أتى مبهوراً منْقَطِع النَّفس. وضربت فلاناً حتى أُنْهِج، أي سقط.

ومن الباب نَهجَ الثّوبُ، وأنْهَجَ : أخلق ولمّا ينشَقّ)[1] ، والمعنى الأول هو المراد في هذا الباب .

أما **الشرح** في اللغة فهو البيان، والإظهار، والإيضاح، قال ابن فارس: «الشين والراء والحاء أصل يدل على الفتح والبيان. من ذلك شرحت الكلام وغيره شرحاً إذا بينته»[2]، قال ابن منظور : (والشَّرْحُ الكَشْفُ، يقال: شَرَحَ فلان أمره، أي أوضحه، وشَرَح مسألة مشكلة بيَّنها، وشَرَح الشيءَ يَشْرَحُه شَرْحاً وشَرَّحَه فتحه وبَيَّنَه وكَشَفه، وكل ما فُتح من الجواهر فقد شُرِحَ أيضاً، تقول: شَرَحْتُ الغامِضَ إذا فَسَّرْتَه)[3] .

وأريد به في بحثي: طريقة الشّراح في تناولهم للأحاديث وتوضيحها

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٦١/٥) .
(٢) المصدر السابق (٢٦٩/٣) .
(٣) لسان العرب لابن منظور (٤٩٧/٢) .

وكشف مقاصدها رواية ودراية.

أما **الحديث** فقال ابن فارس:(الحاء والدال والثاء أصلٌ واحد، وهو كونُ الشيء لم يكُنْ. يقال حدثَ أمرٌ بَعْد أن لم يكُن. والرجُل الحَدَثُ: الطريُّ السّن. والحديثُ مِنْ هذا؛ لأنّه كلامٌ يحْدُثُ منه الشيءُ بعدَ الشيء)[1]، وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة [2].

وبالنظر لهذه المفردات مجتمعةً، يتكون **علم شرح الحديث**، ولم أجد سوى حدود اجتهادية معاصرة لضبط هذا العلم في الاصطلاح، ومن أجودها تعريف صديق حسن خان : (علم شرح الحديث: علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية)[3]، ويلاحظ على التعريف إغفاله لنصوص الصحابة وأفعالهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهي موجودة في الأحاديث المشروحة[4].

وعليه فعلم **مناهج شُرّاح الحديث** لا يدخل في التعريف السابق، لأنه يبحث في طريقة الشارح في شرح الحديث، وليس في مراد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أحاديثه الشريفة؛ وهو جزءٌ من "مناهج المحدثين"، فيُمكن أن نعرف علم **مناهج الشُرّاح** بأنه: **علمٌ يبحث في معرفة طرق الشُرّاح في**

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٣٦).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (٢١).

(٣) أبجد العلوم لصديق حسن خان (٢/٣٣٦).

(٤) يُنظر: أضواء على علم شرح الحديث د. فتح الدين بيانوني (٧٣).

شرح الأحاديث وتوضيحها وكشف مقاصدها رواية ودراية. وسبيل معرفة مناهجهم الإجمالية يعود إلى أربعة طرق مهمة :

الأولى: نص الشارح نفسِه في مقدمة شرحه على منهجه في الشرح، أو جزء منه، كما فعل الحافظ النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم «المنهاج».

الثانية : كلامه في كتبه الأخرى، كما فعل الحافظ ابن حجر في مقدمة انتقاض الاعتراض حين تحدث عن شرحه الكبير للبخاري واختصاره له في الفتح.

الثالثة : نص غيره من العلماء على طريقة الشارح في شرحه، كما في المصنفات المتخصصة في بيان طريقة المؤلفين في كتبهم : ككشف الظنون لحاجي خليفة، والرسالة المستطرفة للكتاني، والحِطّة لصديق حسن خان، وكتب الختم والافتتاح كمقدمة إملاء الاستذكار لأبي طاهر السِلفي وغيرها .

الرابعة : التتبع والاستقراء للشرح نفسه، وهو ما تقوم به الدراسات الأكاديمية حول شرح من الشروح[1].

وأما مصطلح التفسير، فمشتقٌّ من الفَسْر، وهو الكشف والبيان والإيضاح، قال ابن فارس : (الفاء والسين والراء، كلمة واحدة، تدلُّ على

(١) والأمثلة كثيرة منها : منهج ابن رجب في فتح الباري شرح صحيح البخاري/د .عبدالله الجعيثن، ومنهج النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم/د .سلطان السيف .

بيانِ شيءٍ وإيضاحِه. من ذلك الفَسْرُ)[1] .

أما الحاشـية والتعليق فهما -غالباً- أصغر وأوجز من الشـرح، وهما بمعنى الهامش، قال في القاموس: (والهامِشُ حاشِيَةُ الكِتابِ مُوَلَّدٌ)[2]،قال ابن منظور : "وحاشِيَةُ كل شيءٍ جانبه وطَرَفُه"[3].

المبحث الثاني : الفرق بين الشرح ومرادفاته كالحاشية والتعليق والتفسير:

التفسـير كما تقدم في معناه اللغوي مرادف للشـرح، والتفسـير هو المصطلح القديم لشرح النص الشرعي سواءً كان آيات قرآنية أو أحاديث نبوية، وهو أقدم من مصطلح الشرح، وكان الثوري يقول: (تفسير الحديث خيرٌ من سماعه)[4]، فمن كتب المحدثين المسماة بالتفسير على هذا المعنى: "تفسـير غريب الموطأ" لابن حبيب الأندلسـي (٢٣٨هـ)، و"تفسير الموطأ" لأبـي المطـرف القُنازعي (٤١٣هـ)، و"تفسـير غريب مـا في الصحيحين" للحميـدي (٤٨٨هـ)، وهي مرتبطة في الجملـة بعلم غريب الحديث، وقد تشتمل على بعض التعليقات على الأحاديث، ثم استقر العلماء على تسمية شرح الآيات "تفسيراً"، وتفسير الأحاديث "شرحاً".

أمـا الحاشـية والتعليق فهما أصغـر وأوجز من الشـرح في الأصل،

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥٠٤/٤) .

(٢) القاموس المحيط للفيروزآبادي (٧٨٨) .

(٣) لسان العرب (٧٨/١٤) .

(٤) الجامـع لبيـان العلـم وفضله لابن عبد البـر (١١٤٤/٢)، أدب الإملاء والاسـتملاء للكتاني (٣٣٥) .

وهما بمعنى الهامش، كما تقدم في كلام صاحب القاموس، والحاشية في الأصل ما عُلّق على جوانب وطرف الكتاب، ويُقال لها : التعليق أيضاً، ويكون على مواطن معيّنة في النص تعقباً أو توضيحاً، وقال حاجي خليفة: "الحاشية عبارة عن أطراف الكتاب، ثم صار عبارة عما يكتب فيها، وما يجرد منها بالقول فيدون تدويناً مستقلاً ويقال لها : تعليقة أيضا"[1]، ومن أشهر الحواشي على كتب السنة : حاشية السيوطي والسندي على سنن النسائي.

المبحث الثالث : نشأة الشروح الحديثية وأهميتها، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نشأة الشروح الحديثية :

يمكن تقسيم مراحل الشرح الحديثي إلى ثلاثة أطْوار :

الطَّوْر الأول: بدأ مفهوم شرح الحديث النبوي وبيان معناه في القرن الأول الهجري، فأول من شرح الحديث النبوي هو النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد يشرح لفظةً مشكلةً على أصحابه، ومن أمثلة ذلك قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لا عدوى ولا طِيرة، ويعجبني الفأل، قالوا : وما الفأل، قال : كلمةٌ طيبةٌ)[2]، وقد يشرح المعنى العام لهم إذا استشكلوه، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرةٍ من كِبْر، فقال رجلٌ : يا رسول الله إنّ الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسنةً، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إن الله

(١) كشف الظنون (٦٢٣/١) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (ح٥٤٤٠)، و مسلم في صحيحه (ح٢٢٢٣).

جميلٌ يحب الجمال، الكِبْر بَطرُ الحق، وغمْط الناس)[1] .

ثم الصحابة رضي الله عنهم شرحوا بعض الألفاظ ؛ قال عمرو بن مرة: حدثني زاذان قال قلت لابن عمر: حدثني بما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الأشربة بلغتك، وفسره لي بلغتنا ؛ فإن لكم لغة سوى لغتنا ، فقال رضي الله عنه: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحَنْتم وهي الجَرّة، وعن الدُبّاء وهي القَرْعة...الخ)[2] .

ثم التابعون؛ شرحوا أيضاً بعض ما يُشكل من الألفاظ، كما فعل الإمام الزهري (١٢٤هـ) حين فسّر كلمة "التحنث" بالتعبد، في حديث بدء الوحي. [3]

الطَّوْر الثاني: حين بدأ العلماء في القرن الثاني والثالث في بيان معاني غريب الحديث النبوي، فكان من أول من بدأ التأليف فيه جماعة من علماء الحديث واللغة أمثال: النضر بن شميل (ت٢٠٣هـ)، وأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ)، وأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، وعبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبي عُبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤هـ)، وأبي عبدالله ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، وأبي إسحاق إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ).

وألّف في شرح مشكل الحديث، وبيان مختلفه جماعة أمثال : الإمام

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (ح٩١) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (ح١٩٩٧) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (ح٤٩٥٣) .

الشافعي (٢٠٤هـ) في كتابه "اختلاف الحديث"، وابن قتيبة (٢٧٦هـ) أيضاً في "تأويل مختلف الحديث"، وأبي جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) في "شرح مشكل الآثار"، وغيرهم .

ولا شك أن هذه الأنواع من المؤلفات لها صلةٌ وتعلقٌ بالشروح الحديثية من وجه، ولكنها تخالفها من وجه آخر؛ فهي نوعٌ مختلفٌ من التأليف في علوم الحديث، متعلقٌ بما فيه ألفاظٌ غريبةٌ، أو ظاهره التعارض أو الإشكال من الأحاديث النبوية، ولا يشمل كل الأحاديث النبوية كما هو الحال في الشروح الحديثية .

الطَّور الثالث: في نهاية القرن الثالث حيث ظهر أقدم الشروح الحديثية **المحفوظة بين أيدينا اليوم**، وهو ما صنّفه الإمام ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) في كتابه «تهذيب الآثار»، ثم الإمام حَمْد بن سليمان الخطابي (٣٨٨هـ)، في كتابيه: "أعلام الحديث" الذي شرح فيه صحيح الإمام البخاري، "ومعالم السنن" الذي شرح فيه سنن أبي داود، وتتابع الشُرّاح بعد ذلك .

مع استحضار أنهما قد سُبقا بتأليف شروح على الأحاديث النبوية، وأقدم ما ذكرته لنا الفهارس والأثبات هي عددٌ من شروح الموطأ في القرن الثاني الهجري التي لا زالت في عداد المفقودات حتى الآن، وأقدمها : "شرح موطأ الإمام مالك" لعبد اللّه بن نافع (١٨٦هـ)، و"شرح موطأ الإمام مالك" لعبداللّه بن وهب (١٩٧هـ)، و"شرح موطأ الإمام مالك" لعيسى بن دينار (٢٣٢هـ) .

المطلب الثاني: أهمية شروح الأحاديث النبوية :

الاهتمام بفقه الحديث ومعناه سنةُ سلف الأمة وأئمة الإسلام، ولا يستقيم طلب الحديث إلا بالتفقه في معانيه، والتي هي مادة شروح الحديث، فبالشرح يظهر بيان المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العموم، ومعرفة الناسخ من المنسوخ، وبلاغة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وغير ذلك من أنواع العلم. قال الإمام علي بن المديني : (التفقه في معاني[1] الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم)[2]، وقال إسحاق بن راهويه: (كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة فيقول يحيى بن معين من بينهم : وطريق كذا، فأقول: أليس قد صح هذا بإجماع منا ؟ فيقولون : نعم، فأقول : ما مراده؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيقفون كلهم إلا أحمد بن حنبل)[3] .

وقد عدّ الإمام الحاكم (٤٠٥هـ) في معرفة أنواع علوم الحديث «فقه الحديث» نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث فقال : (النوع العشرين : معرفة فقه الحديث، وهو ثمرة علوم الحديث على اختلاف أنواعها، وبه

(١) وفي بعض المصادر «مُعاد الحديث» من الإعادة أي تكرار الحديث، وهو بعيد ؛ فقوله: «التفقه» في أول الكلام، ووصفه بنصف العلم، دليلٌ على أن مراده التفقه في المتون، والنصف الآخر لعلم الحديث هو الأسانيد التي مادتها الرجال، والله أعلم .

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (٣٢٠)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/٣١٤) .

(٣) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٢٩٣)، وفي نسخة : « فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل».

قوام الشــريعة...ونحن ذاكرون بمشيئة اللّه في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحّر فيها لا يجهل فقه الحديث ؛ إذ هو نوع من أنواع هذا العلم)[1].

المبحث الرابع: أنواع الشروح الحديثية وأمثلتها :

تنوعت مناهج الشــراح في التصنيف، ويمكن تقســيم الشروح الحديثية إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة، ترجع أصولها في الجملة إلى أربعة أنواع : باعتبار الطريقة المتبعة في الشرح، وباعتبار التوسع والاختصار، وباعتبار هدف الشارح وتخصصه العلمي، وباعتبار نوع أو عدد الأحاديث المشروحة.

المطلب الأول : أنواع الشروح باعتبار الطريقة المتبعة في الشرح:

تنقسم الشروح باعتبار أسلوب الشارح وطريقته في الشرح إلى أربعة أنواع رئيسة[2] :

١- **الشــرح التحليلي للحديث** : وهو شــرحٌ تفصيليٌ موســعٌ، يُعنى فيه الشارح بالحديث فيشرحه شرحاً موسوعياً يبرز فيه المباحث العقدية والحديثيــة والفقهية والأصولية واللغوية وغيرها من فنون الشــريعة المختلفــة. وتختلف طرق الشُــرّاح في عرض تلك المســائل، فمنهم من يعرضهــا تبعاً لتسلســل ورودهــا في الحديث، كما فعــل الحافظ ابن حجر في فتح الباري[3]. بينما يعمد آخرون إلى دراسة تلك الموضوعات

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (١١٢).

(٢) ينظر في هذا المبحث : أضواء على علم شرح الحديث د. فتح الدين بيانوني (ص٨٣).

(٣) يُنظر مثلاً : الفتح لابن حجر (٣٠٧/١)، (٤٣٣/٣)، (٥٠٩/٩)..

المختلفة من خلال وضع عناوين جانبية لها، وتناول كل ما يتعلق بهذا الموضوع في العنوان المخصص له، ومن أمثلة هذه الطريقة شرح عمدة القاري للعيني ؛ إذ يقسم شرحه للحديث إلى عدة أقسام نحو : بيان تعلق الحديث بالترجمة، بيان رجال الحديث، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلق بالرجال، بيان لطائف الإسناد، بيان نوع الحديث، بيان تعدد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه من غيره، بيان اللغة، بيان الإعراب، بيان المعاني، بيان البديع، بيان استنباط الأحكام، وقد ساق العيني في شرح حديث النيات عشرين عنواناً فرعياً في شرح الحديث[1] أول الكتاب، لكنه لم يلتزم بذلك في بقيته، ففي المجلد السابع عاد لشرح النص دون عناوين.

ويتفاوت الشُرّاح في هذا المنهج في استيفاء ما في الحديث من العناصر التي يتعرضون لها، وذلك حسب قدرة كلٍّ منهم وسعة اطلاعه، وبحسب قصده أيضاً من التوسع أو الاختصار أو التوسط. وغالب الشروح في هذا المنهج هي من الشروح المطولة أو المتوسطة التي تعنى بدراسة الحديث دراسة شاملة .

٢- **الشرح الموضوعي للحديث** : وهو الشرح الذي يهتم بشرح أحاديث موضوع واحد في ضوء السنة النبوية، للتعرف على موقف السنة منه.

وأصل جمع أحاديث الموضوع الواحد من السنة في جزء مفرد ظهرت بوادره في زمن الصحابة رضي الله عنهم ؛ حيث جمع جابر رضي الله عنه (٧٣هـ)

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (٤٣/١) .

وصف حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثٍ واحدٍ طويل[1]. وقد وُجِد في التابعين أيضاً من جمع عدة أحاديث في باب واحد، أقدمهم عامر ابن شراحيل الشعبي (١٠٣هـ) وهو من أوائل من كتب في الموضوعات، فقد ذكر ابن حجر أن جمع حديث إلى مثله في باب واحد قد سبق إليه الشعبي؛ فإنه روي عنه أنه قال: (هذا باب من الطلاق جسيم وساق فيه أحاديث)[2]. ثم بدأت العناية بعد جمع أحاديث الموضوع الواحد إلى تبويبها، والترجمة عليها، ونقل كلام العلماء حول غريبها ومعناها، وهو أصل الشرح الموضوعي، ففي أول القرن الثالث الهجري بدأت الأجزاء الحديثية، ومن أمثلة ذلك الأجزاء التي ألفها الإمام البخاري (٢٥٦هـ) في "خلق أفعال العباد"، و"القراءة خلف الإمام"، و"رفع اليدين في الصلاة"، ففيها جمعٌ للأحاديث في موضوع واحد، وتصنيفٌ وتبويبٌ للأحاديث، وتعليقٌ موجزٌ.

والشرح الموضوعي مصطلح معاصر، وقد كثرت أبحاث الدراسات العليا الموضوعية في السنة النبوية التي تدرس موضوعاً ما في ضوء السنة النبوية .

٣- **الشرح اللفظي للحديث : وهو أن يبدأ الشارح شرحه بذكر العبارة** أو الكلمة المراد شرحها، ويسبقها بكلمة «قوله» . فيعْمد الشارح لمواضع معينة من سند الحديث أو متنه، فيذكر اللفظ أو العبارة من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج (ح١٢١٨) .

(٢) ينظر كلام الشعبي في المحدث الفاصل (ص٦٠٩)، الجامع للخطيب (٢/٢٨٥) .

سند الحديث أو متنه، ويصدرها بكلمة (قوله)، ثم يشرح اللفظ أو العبارة من مختلف الجوانب، وإن تعدد موضوعها[1]. وليس من مقاصد الشارح في هذه الطريقة استيعاب كل النص النبوي بالشرح، بل ينتقي ما يرى الحاجة إلى شرحه من الألفاظ، ومن أمثلة هذا النوع : الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني، والمنهاج للنووي[2]، وغيرهما .

٤- **الشرح المزجي للحديث : يمزج الشارح ويجمع بين النص الأصلي** «المتن» والشرح معاً، فيذكر الشارح اللفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه، ويذكر قبلها أو بعدها شيئاً من كلامه هو، بحيث إذا قُرئ مع أصل عبارة المتن تبيّن معناه، وصارا في سياقٍ واحدٍ، ويغاير التحليلي بالإيجاز في الشرح.

والتمييز بين الشرح والمتن ممكنٌ بطرق مختلفة منها :

- تمييز المتن عن الشرح باللون .
- أو بالرمز "م" للمتن، "ش" للشرح .
- أو بوضع المتن بين هلالين، ونحو ذلك من الطرق .

ومن أمثلة الشروح المَزْجيّة : إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (٩٢٣هـ)[3] .

(١) مقدمة تحقيق شيخنا أ.د. أحمد معبد على النفح الشذي شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس (٩١/١) .

(٢) ينظر مثلا الكواكب الدراري (٩٠/١)، والمنهاج شرح صحيح مسلم (٨٥/١) .

(٣) ينظر مثلا إرشاد الساري للقسطلاني (٥٢/١) .

المطلب الثاني : أنواع الشروح باعتبار التوسع والاختصار :

١- **شروح صغيرة أو مختصرة :** وهي أشبه ما تكون بالحواشي والتعليقات على النص، نحو التنقيح في شرح الجامع الصحيح للزركشي (٧٩٤هـ)، وهو شرحٌ مختصرٌ على صحيح البخاري في مجلد واحد، قصد فيه مؤلفه إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب أو اسم يُخشى فيه التصحيف، مع إيجاز العبارة. ومثل الحواشي المختصرة على كتب الحديث، كحواشي السندي (١١٦٣هـ) على الكتب الستة مثلاً . وميزة هذه الشروح سهولة حملها في الأسفار، وسرعة الوصول فيها للمطلوب، ومناسبتها للعامة .

٢- **شروح متوسطة :** وهي شروح ما بين الإطناب والاختصار، كشرح الحافظ النووي (٦٧٦هـ) على صحيح مسلم المسمى بالمنهاج؛ حيث نصّ في مقدمته على توسطه فقال : (وأما صحيح مسلم رحمه اللّٰه فقد استخرت اللّٰه تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المُخلات، ولا من المطولات المملات)[1] .

٣- **شروح كبيرة أو مطولة :** يبسط الشارح فيها عبارته، ويتوسع في نَفَسه في الكتابة والشرح، ويُرّخي فيها القلم، فيدرس جوانب الحديث المختلفة في ضوء فنون الشريعة. ومن أمثلتها كتاب التمهيد لما في

(١) المنهاج للنووي (٣/١) .

الموطأ من المعاني والأسانيد[1] لابن عبد البر(٤٦٣هـ)، فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم، مع الكلام على متونها، وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، "وهو كتاب كبير الحجم في سبعين جزءاً، غزير العلم، لم يتقدمه أحد إلى مثله"[2] .

المطلب الثالث : أنواع الشروح باعتبار الهدف العلمي من الشرح :

تتنوع شروح الأحاديث باعتبار التخصص والهدف من التأليف إلى عدة أنواع فهناك:

- شروح ذات هدف فقهي، مثل «نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد/للحافظ العلائي».
- شروح ذات هدف حديثي، مثل «تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده/ للحافظ العلائي».
- شروح ذات هدف لغوي، مثل «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد/للقاضي عياض» فعامته شرحٌ لغريب الحديث والألفاظ اللغوية.
- شروح تتجه للوعظ وتزكية النفس، مثل : «شرح حديث: ما ذئبان جائعان/ للحافظ ابن رجب».
- شروح هدفها بيان الإعجاز العلمي في الحديث، مثل «الإعجاز العلمي في حديث الثلث للطعام/ د. عبد الجواد الصاوي» .

(١) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبدالبر (٢/٢٣٢) .
(٢) ينظر الرسالة المستطرفة للكتاني (١١٤) .

المطلب الرابع : أنواع الشروح باعتبار عدد الأحاديث المشروحة وموضوعها :

١- **كتب متخصصة في شرح حديث واحدٍ مُعيّن** : فيختار الشارح حديثاً واحداً معيّناً، فيعْمد إلى دراسته وشرحه وبيان معناه ودلالته، ومن ذلك: بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد/للقاضي عياض .

٢- **كتب متخصصة في شرح أحاديث مختارة** : أن ينتخب الشارح أحاديث معينة ثم يقوم بشرحها، ومن أمثلة هذا النوع «الأربعون النووية» التي شرحها الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» .

٣- **كتب متخصصة في شرح أحاديث كتاب معين** : وذلك بأن يعمد الشارح إلى كتاب من كتب الحديث فيشرح أحاديثه، نحو شرح الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري «فتح الباري» .

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

المنهج العلمي لدراسة مناهج الشُرّاح

من أهم أدوات الباحث في معرفة منهج الشارح الحديثي في شرحه هو النظر في:

١-مقدمة الشرح ٢- تقريراته لمنهجه أثناء الشرح مما فاته في المقدمة ٣- النظر في أبواب وفصول وتراجم الشرح ٤- تتبع منهجه في الشرح لكل مبحث من المباحث العشرة الآتية ٥- ما كتبه تلاميذه وشيوخه عن منهجه في الشرح ٦- كتب الختم والافتتاح للكتاب المشروح ٧- التنبه إلى منطلقات المؤلف التخصصية (العلم الذي اشتهر به الشارح)، والعقدية، والمذهبية ٨-معرفة الصراعات العلمية في عصره ٩- معرفة موارده واستفادته ممن سبقه في شرحه. وسأذكر أمثلة تطبيقية على ما سبق من خلال المباحث العشرة التالية :

المبحث الأول : معرفة أصل الشرح وسبب التأليف :

أكثر الشروح قد لا يكون لها سببٌ واضحٌ أو منصوصٌ في سبب تأليفها، وهذا هو الأعم الأغلب. لكن ثمة شروحٌ كثيرةٌ لها أصولٌ ودوافع دفعت الشارح لتأليف الشرح .

وأشهر البواعث على تأليف الشروح هو استجابةٌ لسؤالٍ وطلبٍ من بعض المعاصرين للشارح من أهل العلم وطلبته، وغالباً ما ينص على ذلك

في مقدمة الشـرح، كمـا وقع للحافظ ابن عبد البـر (٤٦٣هـ) في مقدمة كتابه الاسـتذكار الذي شـرح فيه الموطـأ على مذاهب فقهـاء الأمصار، حيـث جعـل التمهيد أصلاً لـه، ولكنه رتبه على أبـواب الموطأ وليس كما في التمهيد على شـيوخ مالك، قـال الحافظ ابن عبد البر : (فإن جماعة مـن أهـل العلم وطلبته وأهل العناية به من إخواننا -نفعهم اللّه وإيانا بما علمنا- سألونا في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبة، أن أُصَرّف لهم كتاب (التمهيد) على أبواب الموطأ ونسـقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه، وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذيـن قصدت إلى شـرحهما خاصـة في (التمهيد) بشـرح جميع ما في الموطـأ من أقاويل الصحابة والتابعـين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سـلف أهـل بلده الذين هم الحجة عنده على من خالفهم، وأذكر على كل قول رسـمه وذكره فيه ما لسـائر فقهاء الأمصـار من التنـازع في معانيه، حتى يتم شـرح كتابه الموطأ مسـتوعباً مستقصى بعون اللّه إن شاء اللّه على شرط الإيجاز والاختصار...الخ)[1] .

ونوعٌ آخر من الدوافع هو أن يكون أصل الكتاب ناشـئاً عن اختصار الشـارح لشـرحٍ آخر بدأه وله همّةٌ ونَفَسٌ طويلٌ في أول الشرح، ثم خشي العوائق عن تكملته على هذا النسق، فاختار الإيجاز، وقد لا يذكر الشارح ذلـك في مقدمة الشـرح، بل يشـير إليه في مصنفاته الأخـرى، كما وقع

(١) الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار للحافظ ابن عبدالبر (١١/١) .

للحافظ ابن حجر(٨٥٢ هـ) في شرحه لصحيح الإمام البخاري "فتح الباري" ؛ فأصله شرحٌ كبيرٌ على البخاري بدأه وكتب منه قطعةً، ولم يكمله، وجعل مقدمته هدى الساري، ثم انصرف عن الشرح الكبير، وأكمل شرحاً متوسطاً في نظره سماه "فتح الباري" وهو الموجود بين أيدينا الآن، وقد صرّح بهذا في مقدمة كتابه انتقاض الاعتراض[١] .

وتارةً يتبيّن سبب تأليف الشرح بمعرفة مكانة الكتاب المشروح نفسِه عند أهل العلم في عصر الشارح أو قبله، فقد يشير إمامٌ من أهل العلم الذين سبقوا الشارح إلى أهمية الكتاب المشروح، وعدم وفاء ما كتبه الشُرّاح حوله، كما قال العلاّمة ابن خلدون في مقدمته : (ولقد سمعت كثيراً من شيوخنا يقولون: شرح كتاب البخاري دينٌ على الأمة، يعنون أن أحداً من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار)[٢] .

فكان الحافظ ابن حجر هو الموفي لهذا الدّين كما ذكر حاجي خليفة[٣]. وقد جزم تلميذُ الحافظِ ابن حجر الحافظُ السخاوي بوفاء شيخه بهذا الدَّين فقال: "ولو وقف عليه ابن خلدون القائل فإن شرح البخاري إلى الآن دينٌ على هذه الأمة لقَرّت عينه بالوفاء والاستيفاء"[٤].

أو يُشير الشارح نفسُه إلى عدم وفاء ولا كفاية من سبقه من الشُراح بمقاصد الكتاب المشروح، كما أشار الحافظ ابن عبد البر في سبب

(١) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني للحافظ ابن حجر (٢٣/١) .
(٢) المقدمة لابن خلدون (ص٤٤٣) .
(٣) كشف الظنون لحاجي خليفة (٦٤٠/٢)
(٤) التبر المسبوك في ذيل السلوك للسخاوي (ص٢٣١) .

تأليف التمهيد[1] .

المبحث الثاني: قيمة الشرح العلمية:

تظهر قيمة الشـرح العلمية من خلال معرفة خمس مسـائل : **مكانة الكتاب المشـروح، ومكانة الشارح نفسِـه، ووصفه لكتابه، وأثر الشرح في غيره من الشروح والمصنفات، وثناء العلماء عليه .**

فأمـا **مكانة الكتاب المشـروح** فمثل كتاب الموطأ للإمـام مالك، فقد توالـى أئمة الإسـلام علـى الثناء عليه، قـال الإمام الشـافعي : «ما على الأرض كتـاب بعـد كتـاب اللّه أصح من كتـاب مالك»[2]، وقـال الحافظ الذهبـي :"ومـا زال العلماء قديمـاً وحديثاً لهم أتم اعتنـاء برواية الموطأ ومعرفتـه وتحصيلـه، وإن للموطأ لوقعاً في النفـوس ومهابةً في القلوب لا يوازيها شيء"[3].

والكتب والمؤلفات في خدمة موطأ الإمام مالك كثيرة متنوعة تجاوزت المائة[4]، فلا شك أن شروحه ليست كشروح بقية دواوين السنة.

وأما مكانة الشارح نفسه، فمثل الحافظ المحقق ذي الفنون ابن رجب الحنبلـي (٧٩٥هـ)، فهـو يُعدّ من المحققين المتفننـين في عدة علوم من علوم الشريعة فهو محدّثٌ ناقدٌ فقيهٌ أصوليٌّ . وصفه الحافظ

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (١/١٩١) .

(٢) ينظر : ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (١/٥١) .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/٨٦) .

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/٨٢-٨٨) .

ابن حجر فقال :»المحدّث الحافظ، مَهَرَ في فنون الحديث أسـماءً ورجالاً وعلـلاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه، وكان صاحب عبادة وتهجد«[1]. كتب في شـرح البخـاري عجباً وتوفي لمـا بلغ كتاب الجنائز، وقعّـد علوم النقد والإعـلال للرواة والمرويات في شـرح علل الترمذي، فلـم يأت بعده مثله، وأصّل القواعد الفقهية فأبدع .

ومما يبيّن قيمة الشـرح العلمية، **وصف الشـارح لشـرحه**، فصاحب البيـت أدرى بما فيه. فالحافظ ابن عبد البر مكث يؤلف كتابه «التمهيد» نحواً من ثلاثين سنة، وكان قريباً جداً إلى قلبه، يقول عنه :

سمير فؤادي مُذْ ثلاثينَ حِجّةٍ   وصيقل ذهني والمفرج عن همّي [2]

وهذا الحافظ ابن حجر يقول: (لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان)[3]، وحُقّ له ذلك فقد أمضى ربع قرن في تأليفه ؛ إذ بدأ فيه أول سنة (٨١٧هـ) وانتهى منه في سنة (٨٤٢هـ).

وأما **أثر الشرح** في غيره من الشروح والمصنفات، فهذا ظاهرٌ في حرص العلمـاء علـى اقتنائه، ونقلهم عنه في كتبهم، فلا يكاد يخلو كتابٌ في شـرح الحديـث النبـوي بعد الحافظ ابن حجر إلا ومن مصادره فتح الباري. قال

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١٧٦/٣) .
(٢) التمهيد لابن عبد البر (٤٤٨/٢٤) .
(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي (٦٥٩/٢) .

الحافظ ابن حجر عن فتح الباري: (.. وفي أثناء العمل كثرت الرغبات في تحصيله، ممن اطلع على طريقتي فيه، حتى خطبه جماعة من ملوك الأطراف بسؤال علمائهم لهم في ذلك، فاستنسختُ لصاحب الغرب الأدنى نسخة مما كمل منه...وكان سبب رغبتهم فيه اشتهار المقدمة، فصار من يعرف فصولها يتشوق إلى الأصل)[1]. وقد استفاد منه جمٌّ غفيرٌ من شُرّاح الحديث من معاصريه ومن بعدهم، كالعيني (٨٥٥ هـ) في "عمدة القاري"، والقسطلاني (٩٢٣هـ) في "إرشاد الساري"، وغيرهم من شُرّاح الحديث النبوي من المتأخرين كالصنعاني (١١٨٢هـ) في السبل، والشوكاني (١٢٥٠هـ) في النيل، وغيرهم.

وأما **ثناء العلماء على الشرح**، فذلك كثيرٌ ذائعٌ في شروح السنة النبوية، فمثلاً: الحافظ ابن عبد البر في شرح الموطأ المسمى بالتمهيد، تلقاه العلماء بالثناء والتقدير، قال أبو علي الغساني: (هو كتابٌ لم يتقدمه أحدٌ إلى مثله)[2]، وقال أبو محمد ابن حزم: (لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف بأحسن منه)[3]. ومن ذلك ثناء العلماء على فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر من معاصريه ومن بعدهم، قال الحافظ شرف الدين يعقوب بن جلال التَّبَّاني الحنفي (٨٢٧ هـ) -وهو من معاصري ابن حجر- واصفاً الفتح:(من أحسن

(١) انتقاض الاعتراض لابن حجر(١/٢٤).

(٢) الصلة لابن بشكوال (٢/٦٧٧).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/١٥٨).

الشـــروح وضعاً، وأكثرها جمعاً، وقد طالعته فظفرت فيه بفوائد حســـنة، ووجدته أحســـن في ترتيبـــه، وأجاد في تهذيبه، وأبرز فيـــه معاني لطيفة، وفوائد حديثية حســـنة شـــريفة، جمع فيه فأوعى)[1] ويقول العلامة فقيه الشام ومؤرخها ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ) متكلماً على تصانيف الحافظ ابن حجر : (ومصنفاته تزيد على المائة، من أجلّها شـــرحه على البخاري، لـــم يصنف مثله، ولا علـــى منواله...)[2]، ويقول العلامة الســـيوطي مثنياً على الحافظ ومصنفاته :(وصنف التصانيف التي عمّ النفع بها، كالشرح الـــذي لـــم يُصنّف أحد في الأولين ولا الآخرين مثله)[3]، حتى قال العلاّمة الشوكاني قولته الشهيرة لما قيل له ألا تشرح صحيح البخاري كما شرحه الآخرون من العلماء؟ فقال : "لا هجرة بعد الفتح"[4].

المبحث الثالث : طريقة الشُرّاح في تراجم الرواة :

تختلـــف طريقة الشُـــرّاح في الترجمة لرواة أســـانيد الأحاديث، ومما ينبغي الانتباه له لمعرفة منهج الشارح في الترجمة لرواة السند أربع مسائل:

الأولى : الترجمة للصحابة رضي الله عنهم، فبعض الشُرّاح كالحافظ ابن عبد البر لا يترجم للصحابي مطلقاً، مكتفياً بترجمته لهم في "الاســـتيعاب"[5]،

(١) الجواهر و الدرر للسخاوي (٢٨٦/١) .

(٢) المصدر السابق (٣٠٨/١) .

(٣) فهرس الفهارس للكتاني (٣٢٣/١) .

(٤) نقله صديق حسن خان في الحِطّة (١٣٣)، ولم أقف عليه في كتب الشوكاني .

(٥) ينظر مثلاً : الاستذكار لابن عبد البر (١٦٣/١-١٦٥) .

ومنهم من يعرّف بالصحابة كما يفعل القسطلاني في الإرشاد[1]، وغيره .

الثانية : الترجمة لمؤلف الكتاب، فهو أول رجال الإسناد، وقد توسع مثلاً الحافظ ابن عبد البر في ترجمة الإمام مالك في أول مقدمة «التمهيد»، وذكر من عيون أخباره فيها، ومثله أيضا الحافظ ابن حجر في «هُدى الساري مقدمة فتح الباري» فقد ترجم ترجمة مُوسَّعَةً للإمام البخاري في فصل مستقل، ومن الشراح من لا يترجم للمصنف كصنيع الحافظ ابن رجب في الفتح مثلاً .

الثالثة : الترجمة لشيوخ المصنف، فتختلف طرائق الشُرّاح في ذلك، فمنهم من يترجم لهم بعناية أكثر من بقية رواة السند، ويذكر عدد ما روى عنهم في كتابه، ويميز مروياتهم من جهة الاتصال والرفع من عدمه، كالحافظ ابن عبد البر في التمهيد فمثلاً : ترجم لحُمَيْد الأعرج المكي فقال بعد بيان اسمه وشهرته، وما قيل فيه : (لمالك عنه ستة أحاديث مرفوعة في الموطأ : منها حديثان متصلان مسندان، ومنها حديث ظاهره موقوف، ومنها ثلاثة منقطعات...)[2] .

الرابعة : تنبيه الشارح على قواعد وضوابط لفهم منهج المصنف في كتابه فيما يخص الرجال، وهذا مما لا يقوم به إلا من له نفسٌ طويلٌ وهمةٌ عاليةٌ من شُرّاح الحديث؛ لحاجته إلى الاستقراء والتتبع، كالحافظ ابن حجر في الفتح، حيث تفنن في وصف عادة ومنهج الإمام البخاري

(١) ينظر مثلاً : إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (١/٦٠) .

(٢) التمهيد لابن عبدالبر (٢/٢٣٢) .

في الصحيح، ومن ذلك الضوابط والقواعد المتعلقة برواة السند، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أنه ليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد، ولا في جميع رجاله، بل ولا في أحد من الكتب الستة[1]، وأنه ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا ورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير منهما[2]، وإذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به علي بن المديني[3].

هذه المسائل الأربعة هي من أبرز ما تختلف فيه مناهج الشُرّاح، وأما بقية الرواة الواردين في الإسناد أثناء الشرح، فإن الشُرّاح يتفاوتون بين الترجمة لكل راوٍ في السند -ولو تكرر-على سبيل الإيجاز كما هي طريقة الحافظ القسطلاني في عامة شرحه "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري"[4].

وربما تكون الترجمة لمن يُحتاج إلى ترجمته لنُكتةٍ ما، كبيان مبهم، أو تقييد مهمل، أو فائدة نحو ذلك وهذه طريقة الحافظ ابن حجر في عموم الفتح[5].

وهناك من لا يترجم لأحدٍ من رواة السند إلا نادراً، وإنما يذكر من

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٩٦/١) .

(٢) الفتح لابن حجر (٤٣٦/١) .

(٣) الفتح لابن حجر (٤٣٨/٤)، (١٠٦/٩) .

(٤) ينظر مثلاً : إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني (٦٠،٨٨/١ ، ١١٠، ٢٧٠، ٢٢٠) .

(٥) يُنظر مثلاً : الفتح لابن حجر (٣٠،٢٠٣/٥، ٢٦٥، ٤٢٩،٤٦٦) .

حالهم جرحاً وتعديلاً عند الحاجة لبيان درجة الحديث وهذا صنيع الحافظ ابن عبد البر في التمهيد[1].

المبحث الرابع: طريقة الشُرّاح في نقد الأسانيد والمتون والحكم على الأحاديث:

الشُرّاح متفاوتون في ذلك أيضاً بين مُقِلٍّ ومُستكثرٍ، وينبغي لمن يدرس منهج الشارح أن ينظر في عنايته بنقد الأسانيد من جهة بيان عللها وما فيها من تفرد أو مخالفة أو وَهْم، وكذلك عنايته بنقد المتون المنكرة والغريبة، وحكمه على الأحاديث، من خلال نقله لكلام أئمة العلل، ونظره في مدار الحديث والمختلفين عليه والترجيح بينهم بالقرائن المعتبرة عند النُقّاد. ومن أشهر الشُرّاح المعتنين بذلك الحافظ ابن عبد البر؛ إذ كثيراً ما ينقل أقوال أئمة العلل في نقد الأحاديث في التمهيد كالأئمة: أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، والبخاري، والدارقطني، وغيرهم[2]. ويبيّن دقائق مسائل العلل، كالأخطاء اليسيرة التي وقعت لبعض كبار الحفاظ؛ فقال مرةً منبهاً على خطأ مالك: (ومالك لا يكاد يُقاس به غيره حفظاً وإتقاناً، لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو)[3]. وقال أيضاً: (هذا عندي خطأٌ وغلطٌ من

(١) يُنظر مثلاً: التمهيد لابن عبد البر (١١٥/١٦، ٥٤، ٢١٧، ٢٩٦،٣١٩).

(٢) يُنظر مثلاً: التمهيد لابن عبد البر (٣٢٦/٦)، (٩٥/٧)، (٢٢٥/١٩).

(٣) يُنظر مثلاً: التمهيد لابن عبد البر (١٦١/٩).

شعبة، أدركه فيه الوهم)[١]، وله عنايةٌ ونَفَسٌ خاصٌ بنقد المتون الغريبة والمنكرة، قال أبو عمر: (وأما ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى صلاة لم يقرأ فيها، فقيل له، فقال: كيف كان الركوع والسجود؟ قالوا: حسن، فقال: لا بأس إذاً. فحديثٌ منكر اللفظ، منقطع الإسناد)[٢]، وقوله أيضاً : (وقد جاء في ذلك حديث خالفه الإجماع ذكره عبد الرزاق قال قلت للثوري أن ابن عيينة حدثني عن عبْدة بن أبي لُبابة عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من فاتته الصلاة مع الإمام يوم عرفة فلا حج له.فقال لي:إنها قد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها وقد ترُكت، هذا منها...)[٣].

ومن فرسان هذا الباب من الشُرّاح أيضاً الحافظ ابن رجب؛ فله عنايةٌ فائقةٌ، ونظرٌ دقيقٌ في نقد الحديث وبيان علله، ومن أمثلة ذلك ما نقله في شرح الأحاديث التي وردت في ترك الغسل من الإكسال فقال: (وقد قال علي بن المديني في هذا الحديث: إنه شاذ. وقال ابن عبد البر: هو منكر، لم يتابع عليه يحيى بن أبي كثير)[٤]، وأَعَلّ أيضاً حديث أبي إسحاق السبيعي في نوم النبي صلى الله عليه وسلم جُنُباً من غير مسه ماءاً مبيّناً طريقة النقاد في الإعلال فقال : (وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهُم : إسماعيل بنِ أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم

(١) يُنظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (١٢٦/١٩).
(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٩٣/٢٠).
(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٥/١٠).
(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب (٣٧٤/١).

ابن حجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني. وحكى ابن عبد البر عن سفيان الثوري، أنَّهُ قالَ : هوَ خطأ . وعزاه إلى (كتابِ أبـي داود)، والموجـود في كتابـه هذا الكلام عن يزيد بـن هارون، لا عن سـفيان . وقال أحمد بن صالح المصري الحافظ : لا يحل أن يُروى هذا الحديث . يعني : أنَّهُ خطأ مقطوع بهِ، فلا تحل روايته من دون بيان علته.

وأمـا الفقهـاء المتأخـرون، فكثيرٌ مِنهُـم نظر إلى ثقـة رجاله، فظن صحتـه، وهؤلاء يظنـون أن كل حديث رواه ثقةٌ فَهوَ صحيح، ولا يتفطنون لدقائـق علـم علـل الحديـث . ووافقهم طائفـة مِن المحدثـين المتأخرين كالطحـاوي والحاكم والبيهقي)[1]. بل حتــى الحافظ ابن حجر على كبير عنايته بعلوم الحديث ونقد الإسناد والمتن، مع كثرة أحكامه في الفتح على الأحاديث التي يذكرها صحةً وحُسـناً وضعفاً[2]، إلا أننا نجد أن للحافظ ابن رجب تميزاً أكثر في **إشـاراته الدقيقة إلى نقد الأئمة للروايات وبيان علل الحديث**، ودونك هذين المثالين ؛ قارن بين شـرح الحافظ ابن حجر لحديـث عمر بن أبي سـلمة في صلاة النبــي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ثوب واحد، وبين شرح الحافظ ابن رجب للحديث نفسه، حيث نبّه الحافظ ابن رجب إلى علة خفيّةٍ أشار إليها البخاري حين أخرج هذا الحديث، بينما لم يُشر الحافـظ ابن حجر إلى ذلـك لا من قريب ولا من بعيد، قال الحافظ ابن رجـب : (وأظن البخاري خرجه من هذه الوجوه الثلاثة عن هشـام ليبين

(١) فتح الباري لابن رجب (٣٦٢/١) .

(٢) يُنظر على سـبيل المثال أحكام الحافظ ابن حجر على الأسـانيد والمتون في فتح الباري (١/ ٢٤٠)،(٥٢/٣)،(٢١١/٥)،(١١٣/٦)،(٥٢٨/٩)،(٧٠/١١).

أن من رواه: عن هشام، عن أبيه، عن عبد اللّه بن عبد اللّه بن أبي أمية المخزومي، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد وهم؛ فإن ابن إسحاق رواه عن هشام كذلك . خرجه من طريقه الإمام أحمد . وخرجه أيضا من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة كذلك، وهو وهم أيضا . وممن جزم بأنه وهم : علي بن المديني، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان . وممن رواه عن هشام، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة : شعبة، ومالك، وحماد بن زيد، وغيرهم)[1].

ومثالٌ آخر : شرحهما لحديث عبّاد بن تميم عن عمه في استلقاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى . فقد صدّر الحافظ ابن رجب شرحه للحديث ببيان علةٍ خفيةٍ ذكرها النقاد في طرق وروايات هذا الحديث، بينما لم يُشر الحافظ ابن حجر في الفتح في شرحه للحديث لشيء من ذلك.

قال الحافظ ابن رجب: (هذا الحديث رواه أكابر أصحاب الزهري، عنه، عن عبّاد، عن عمه. وخالفهم عبد العزيز بن الماجشون، فرواه عن الزهري:حدثني محمود بن لبيد، عن عبّاد. فزاد في إسناده : محمود بن لبيد، وهو وهم: قاله مسلم بن الحجاج، وأبو بكر الخطيب، وغيرهما)[2].

ومع ذلك فيبقى لكل شرحٍ مميزاته التي تميزه عن غيره من الشروح، وهذا من مقاصد وفوائد دراسة مناهج الشُرّاح .

(١) فتح الباري لابن رجب (١٤٦/٢).
(٢) فتح الباري لابن رجب (٥٧٣/٢).

وشــرح الحافظ ابن حجر يبقى هو الشــرح الأتم والأشــمل في فنون العلــم عامةً كاللغة والفقه وعلوم الحديث وتراجم الرجال بين كل شــروح صحيح الإمام البخاري، وهو قبلة شُرّاح البخاري في فقه المتون خاصة.

المبحث الخامس : طريقة الشُرّاح في تحليل الألفاظ:

للشُــرّاح أنماطٌ مختلفةٌ، في تناول ألفاظ الحديث، فمنهم من شرحه ممزوجٌ بالأصل، فيشــرح اللفظ بإيجاز بما يضبطه ويبيّن معناه فحسب، وهذه طريقة القســطلاني في إرشــاد الســاري، فمثلاً تجده يبيّن اشتقاق الألفــاظ، فقــال في الكلام عن (المِنبر): «وهو بكســر الميم من النَّبرَة وهي الارتفاع»،[1] كما يبيّن إعراب الكلمة، وقد يطيل إذا كان المعنى يحتاج إليه، مثل إطالته في إعراب كلمة (يقول) فقد شــرحها في اثني عشــر ســطراً وذكر خلاف النحويين [2].

ونوعٌ آخر من الشُــرّاح مَن شــرحه تحليليٌّ شــاملٌ موســعٌّ، كالحافظ ابن حجر في الفتح، فتجده يشــرح الألفاظ التي يراها تحتاج للشــرح من مختلف جوانبها، ويضبطها بالحروف، خاصةً ما يُشكل منها، وهذا ظاهرٌ وكثيــرٌ جــداً في الفتح، لا يــكاد يتخلّف عن أي صفحة منــه، ويتكلم على المصطلحات لغةً وشرعاً خاصةً في أول افتتاح شرح كل كتاب من الصحيح، ويعتنــي بالفروق اللغوية والإعراب، كالفرق بــين الأعرابي والعربي، وبين

(١) إرشاد الساري للقسطلاني (٥٢/١).

(٢) إرشاد الساري للقسطلاني (٥٢/١).

النوم والموت، وبين السكينة والوقار[1]، وتجده يسهب في ذلك.

ومن الشُرّاح من لا يشرح شرحاً تحليلياً لكل ألفاظ النص النبوي، ولا حتى غالبها، كما لا يعتني كثيراً بالجوانب اللغوية والإعرابية والضبط بالحروف للألفاظ، وإنما يذكرها تبعاً عند الحاجة، وجُلُّ عنايته بالمعنى الإجمالي للفظ النبوي، وما قاله الصحابة رضي الله عنهم، والسلف الصالح رحمهم اللّه في معناه ومسائله الدالة عليه، وهذا كثيرٌ في نَفَس الحافظ ابن رجب في الفتح، وأحياناً يفسّر اللفظ من قبل نفسه، ويتعقّب أهل اللغة، وأحياناً يطيل النفس في شرح اللفظ النبوي إذا كان له أثرٌ على الحكم الشرعي المستنبط من الحديث، ومثال ذلك ما فعله في تفسير عدة ألفاظ نبوية مثل: "أعطان الإبل"، و"أن تلدَ الأَمَةُ ربّتَها" [2].

المبحث السادس: المذهب الفقهي، وأثره على الشرح:

لا شك أن المدرسة الفقهية التي ينتمي إليها الشارح لها أثرٌ في عرضه للأحكام الفقهية المستنبطة من الأحاديث وترجيحاته أثناء شرحه الحديث النبوي، فعلى الباحث تتبع مفردات مذهب الشارح ويرى موقفه من مخالفة مذهبه للجمهور أو للدليل أحياناً، وقد شاع في العصور المتأخرة الانتصار لرأي إمام المذهب وتقليده، إما بالتصريح، أو بالعناية والاهتمام والتوسع في عرض المذهب، والاختصار في المذاهب الأخرى، ومن ذلك مثلاً: الحافظ بدر الدين العيني في «عمدة القاري»، فهو حنفي

(١) يُنظر: فتح الباري لابن حجر (٢/٥٢)، (٢/٨٠)، (٢/١٣٩).

(٢) يُنظر: فتح الباري لابن رجب (١/١٩٨)، (٢/٤٢٣).

المذهب، وتجد التأثر بالمذهب ظاهراً في طريقته في الشرح ؛ إذ يتوسع كثيراً في عرض مذهب أبي حنيفة وذكر أدلته، والرد على مخالفيه، بما لا يفعله مع المذاهب الأخرى، بل حتى في مفردات مذهب أبي حنيفة، والمسائل المشهورة التي خالف فيها الدليل الصحيح الصريح، وجمهور العلماء، كمسألة المُصَرّاة مثلاً، فقد عرض رأي أبي حنيفة ودافع عنه في نحو من عشر صفحات [1]، وأيضاً في مسألة الشُفعة فيما يُقسم وما لا يُقسم، حيث أطال في الدفاع والرد على المخالفين والانتصار لمذهب الحنفية[2] .

وكذلك أيضاً الحافظ القسطلاني، فهو شافعي المذهب وهو يصرح بذلك في مواضع كثيرة من شرحه، وطريقته في عامة الشرح تحرير مذهب الشافعي بتوسع، ويجيب على مخالفيه، وينقل كلام علماء الشافعية في الدفاع عن مذهبهم، لكنه يذكر أقوال المذاهب الأخرى في المسألة بإيجاز، ويبين أدلتهم أحياناً باختصار، كما في تحديد وقت صلاة العشاء، وصلاة العصر، والجمع بين الصلاتين للمريض، وغيرها[3].

وثَمّةَ نوعٌ آخر من الشُرّاح – من المتقدمين غالباً، وبعض المتأخرين– مع تفقههم في أحد المذاهب الأربعة المعروفة، إلا أنهم أئمةٌ مجتهدون محققون، متبعون للدليل وإن خالف المذهب، ولنأخذ مثالاً على ذلك

(١) يُنظر : عمدة القاري العيني (١٧/٤٩٠-٤٩٨) .

(٢) يُنظر : عمدة القاري العيني (١٨/٢٣٨) .

(٣) يُنظر : إرشاد الساري القسطلاني (١/٥١٤،٥٠٢،٤٩٨،٤٥٥)، (٤/١٨٣،٢١٧،١٢٣،١٢١).

الإمام الحافظ ابن عبد البر، فهو مالكي المذهب، وهذا ظاهرٌ من خلال انتسابه في مصنفاته، فتجده ينقل مذهب المالكية قائلاً: «قال أصحابنا»، «والمسألة عندنا»، ونحو هذه العبارات، وقد صنف كتاباً مفرداً في مذهب الإمام مالك سماه «الكافي». ولكنه لم يتأثر بمذهبه الفقهي في شروحه للحديث النبوي، بل ظهرت إمامته في الدين، واجتهاده في الأحكام، واتباعه للدليل لا للمذهب الفقهي، سواء وافق مذهب مالك أو خالفه، فمن ذلك قوله: (لا حجة في حديث القاسم عن عائشة؛ لأن لها أن تأذن لمن شاءت من ذوي محارمها وتحجب من شاءت، ولو صح عنها هذا وذاك، لكان **المصير إلى السُنة أولى؛ لأن السُنة لا يضرها من خالفها، والمصير إليها أولى**)[1]، بل ويُخَطّئ رأي الإمام مالك وأصحابه مُؤيّداً من خالفهم، مُتّبعاً الدليل في ذلك فيقول: (واستعمال الناس بهذا الحديث واستعمال نصه **دليل خطأ مالك وأصحابه**)[2]، ويخالف مذهبه المالكي إن قام الدليل على خلافه، كما في مسألة توقيت المسح، لما عرض قول مالك بعدم التوقيت وقول الجمهور قال: (وعليه جمهور التابعين وأكثر الفقهاء، وهو الاحتياط عندي؛ لأن المسح ثبت بالتواتر، واتفق عليه جماعة أهل السنة، واطمأنّت النفس إلى ذلك)[3]. ويُخطّئ أصحابه من المالكية إذا فرقوا بين المتناظرات، قال في مسألة الصلاة بعد الطواف: (**وبعض أصحاب مالك**

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٨).

(٢) الاستذكار لابن عبد البر (٢٦٦/١).

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (٢٥١/٢).

يرى الركوع للطواف بعد الصبح ولا يراه بعد العصر، وهذا لا وجه له في النظر ولا يصح به أثر)[1]، ويقول مستنبطاً الفوائد والأحكام من الحديث باجتهاده رحمه الله : (وفي حديث عثمان رضي الله عنه أيضاً من الفقه...أنه أجاز للمختلعة أن تنتقل، فلم يجعل لها سُكنى، وجعلها خلافاً للمطلقة، **وهذا خلاف قول مالك والشافعي وأبي حنيفة**)[2] .

بل ويرجح خلاف قول مالك إذا تبين له أنه أصح بالدليل كما في مسألة خروج المطلقة من بيت زوجها فقال : (...ومال إلى قولهم فقهاء التابعين بالمدينة وإليه ذهب مالك والشافعي وأصحابهما، لكن من **طريق الحُجّة وما يلزم منها قول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح وأحج**)[3] .

ومثالٌ آخر من المتأخرين، الحافظ ابن حجر العسقلاني، فمع أنه تفقه على مذهب الشافعي، إلا أنه مجتهدٌ غير مقلدٍ، يأخذ بما وافق الدليل من أقوال الأئمة، عن طريق النظر والموازنة بين النصوص الشرعية. فتجده في مواضع عديدة من الفتح يرجّح ما يعضده الحديث من الأقوال وإن كان خلاف مذهب الشافعي، كمسألة عدد من تنعقد بهم الجمعة[4]، ومسألة قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة[5]، والجهر

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٣٨٨/١) .
(٢) التمهيد لا بن عبد البر (٣٧٦/٢٣) .
(٣) التمهيد لا بن عبد البر (١٥١/١٩) .
(٤) الفتح لابن حجر (٤٢٣/٢) .
(٥) الفتح لابن حجر (٩١١/٩) .

بالقراءة في صلاة الكسوف[1]، وغيرها.

وكثيراً ما يشير إلى تعظيم اتباع الدليل والنص الشرعي، وترك التعصب والتقليد بعبارات قوية، ومن ذلك قوله بعد ذكر قصة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في قتال مانعي الزكاة: (وفي القصة دليل على أن **السُنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة رضي الله عنهم، ويطلع عليها آحادهم؛ ولهذا لا يُلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها، ولا يقال كيف خفي ذا على فلان**، والله الموفق)[2].

وقال في موضع آخر: (وفي ذلك **رد على المقلّد إذا استُدِلّ عليه بخبر يخالفه، فيجيب لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً، فإن ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر** رضي الله عنه، **فخفاؤه عمن بعده أجوز**)[3]، والله أعلم.

المبحث السابع: عقيدة الشُرّاح، وأثرها على شروحهم:

لا شك أن لعقيدة أي مؤلف أثراً في كتابته، ويظهر ذلك جلياً في كتب شروح الأحاديث، فحين يعتقد الشارح مذهب الأشاعرة مثلاً في تأويل الصفات، تجده ينحى منحاهم في تأويل أحاديث الصفات مثلاً. وحين يرى التوسل بالصالحين والأولياء، تجد هذا ظاهراً في نفَسه في الشرح في أحاديث توحيد العبادة كأحاديث التوسل، والتبرك، وشد الرحال، ونحو ذلك من المواضع.

---

(١) الفتح لابن حجر (٢/٥٥٠).

(٢) الفتح لابن حجر (١/٧٦).

(٣) الفتح لابن حجر (١٢/٢٥١).

ومن ذلك مثلاً : الحافظ القسطلاني (٩٢٣هـ)، فهو شافعيٌّ مصريٌّ أشعريٌّ، وسار في شرحه لصحيح البخاري على المذهب السائد في عصره ومِصْره، فقال مثلاً في تعريف الإيمان : (الإيمان عندنا هو: الإقرار فقط)[١]، وقال في مسألة شد الرحال (هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو من أبشع المسائل المنقولة عنه. وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره اللفظ أدبًا، لا أصل الزيارة، فإنها من أفضل الأعمال، وأَجَلِّ القُرَب الموصلة إلى ذي الجلال، وأن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع)[٢]. وكذا أوّل بعض صفات اللّه تعالى، ومن ذلك في حديث النزول؛ فقال في شرحه: (نزول رحمة، ومزيد لطف، وإجابة دعوة، وقبول معذرة، لا نزول حركة وانتقال؛ لاستحالة ذلك على اللّه تعالى)[٣]، وفي صفة الاستواء فسّرها بالاستيلاء مرةً فقال: (استوى على العرش: استولى، أضاف الاستيلاء إلى العرش، وإن كان سبحانه مستولياً على جميع المخلوقات لأن العرش أعظمها وأعلاها)[٤]، ومرةً بالعدل فقال: (حقيقة الاستواء المنسوب إلى اللّه تعالى في كتابه بمعنى اعتدل أي قام بالعدل) [٥]، ونفى صفة العلو للّه، فقال: (لأن جهتي العلو

(١) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري (٨٦/١).
(٢) المصدر السابق (٣٤٤/٢).
(٣) إرشاد الساري (٣٢٤/٢).
(٤) المصدر السابق (٤٢٠/١٠).
(٥) المصدر السابق (٤٧٣/١٠).

والسـفل كلاهما محال على الحق تعالى)[1]، وتأول صفة الرحمة فقال: (ويسـتعمل في حقه تعالى تجوّزًا عن إنعامه أو عن إرادة الخير لخلقه، إذ المعنى الحقيقي يسـتحيل في حقه تعالى)[2]، وتأوّل صفة الضحك فقال: (والمراد من الضحك هنا لازمه، وهو كتاب الرضا وإرادة الخير)[3]، وغير ذلك كثير، غفر الله له .

ونـوعٌ ثانٍ من الشُـرّاح : من يكون على منهج أهل السـنة والجماعة في أبـواب الاعتقـاد والأسـماء والصفات في الجملة، ولكـن تقع له بعض الزلاّت خلافاً لهذا الأصل، كالحافظ ابن عبد البر، فهو مالكيٌّ أندلسـيٌّ سـلفيٌّ؛ إذ يسـير على منهج السـلف أهل السـنة والجماعة في شروحه، وهو المذهب السائد في عصره ومِصْره، ويرد على مخالفيه، فتجده يثبت النزول الإلهي في شرح حديث النزول، ونقل من أقوال السلف في ذلك ما يسـرُّ الخاطر . وتحذيره من اتخاذ القبور مساجد، وتقريره النهي الوارد في ذلك في قبر النبي صلى الله عليه وسـلم، وبيان أنه في غيره أحرى أن يُنهـى، فقال: (وليس فيه حكم أكثر مـن التحذير أن يُصلى إلى قبره وأن يُتخـذ مسـجداً، وفي ذلك أمرٌ بأن لا يُعبـد إلا الله وحده، وإذا صُنع ذلك في قبره، فسـائر آثاره أحرى بذلك، وقد كـره مالك وغيره من أهل العلم طلـب موضع الشـجرة التي بويع تحتها بيعة الرضـوان، وذلك والله أعلم

(١) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري (١٣٥/٥).

(٢) المصدر السابق (٣/٧).

(٣) المصدر السابق (١١٨/٢).

مخالفة لما سلكه اليهود والنصارى في مثل ذلك)[1]. لكن وقع له -رحمه الله- زلاّت لا تؤثر على هذا الأصل، منها تجويزه التبرك بآثار الصالحين وذواتهم، قال في التمهيد: (وفيه المسح باليد عند الرُقية، وفي معناه المسح باليد على كل ما ترجى بركته وشفاؤه وخيره، مثل المسح على رأس اليتيم وشبَهِه، وفيه التبرك بأيمان الصالحين قياساً على ما صنعت عائشة بيد النبي صلى الله عليه وسلم)[2]. وقال أيضاً في موضع آخر: (وفي هذا الحديث دليل على التبرك بمواضع الأنبياء والصالحين ومقاماتهم ومساكنهم)[3].

ونوعٌ ثالثٌ من الشُرّاح: ذهبٌ خالصٌ من أئمة الإسلام والسُنّة، لم يُحفظ عنه الزلل في باب الاعتقاد، ونحى في الشرح منحى أئمة السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان من أئمة التوحيد والسُنّة، ومن هؤلاء الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله، فهو يستطرد في الأحاديث الدالة على مسائل الاعتقاد، ويورد أقوال الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم، فقال مثلاً في شرح حديث مجيء الله تعالى يوم القيامة ورؤية المؤمنين له: (ولم يتأوّل الصحابة ولا التابعون شيئاً من ذلك، ولا أخرجوه عن مدلوله، بل روي عنهم ما يدل على تقريره والإيمان به وإمراره كما جاء...)[4]. وقد ذكر مذاهب الناس في مسألة نزول الرب

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٦/٣٣٩-٣٤٠).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/١٢٩).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٦٧).

(٤) فتح الباري لابن رجب (٥/٩٧).

عـز وجل في شـرحه لحديث النـزول، ورجح مذهب السـلف فقال: (... والفرقة الثالثة : أطلقت النزول كما ورد، ولم تَتَعَدَّ ما ورد، ونفت الكيفية عنـه، وعلمـوا أن نـزول اللّه تعالى ليس كنزول المخلـوق، وهذا قول أئمة السلف: حماد بن زيد، وأحمد... وقال حنبل : قلت لأبي عبد اللّه : ينزل اللّه تعالى إلى السماء الدنيا ؟ قال : نعم . قلت : نزوله بعلمه، أو بماذا ؟ قال لي: اسـكت عن هذا، مالك ولهذا ؟ أمض الحديث على ما روي، بلا كيف ولا حَدٍّ؛ إلا بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب ؛ ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شـيء علماً، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينـأى عنه هارب)[1]، وقال أيضاً: (وقوله "هـل تدرون ماذا قال ربكم ؟ "، وفي بعض الروايات "الليلة"، وهي تدل على أن اللّه تعالى يتكلم بمشـيئته واختيـاره .كمـا قال الإمـام أحمد: لم يـزل اللّه متكلماً إذا شـاء)[2] . بل أصّل اعتقاد السـلف في شـرحه للبخاري وقرره مستشـهِداً عليه في غير موضـع، ومـن ذلك قوله : (وأما طريقة أئمة أهل الحديث وسـلف الأمة: فهـي الكَفّ عن الـكلام في ذلك من الطرفين، وإقرار النصوص وإمرارها كما جاءت، ونفي الكيفية عنها والتمثيل. وقد قال الخطابي في "الأعلام" : مذهب السلف في أحاديث الصفات : الإيمان، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها . ومن قال : الظاهر منها غير مراد، قيل له : الظاهر ظاهـران: ظاهـر يليق بالمخلوقـين ويختص بهم، فهو غيـر مراد، وظاهر

(١) فتح الباري لابن رجب (٦/٥٣٥) .

(٢) فتح الباري لابن رجب (٦/٣٣٦) .

يليق بذي الجلال والإكرام، فهو مرادٌ، ونفيه تعطيل...وأما أهل العلم والإيمان، فيعلمون أن ذلك كله متلقى مما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن ما جاء به من ذلك عن ربه فهو الحق الذي لا مزيد عليه، ولا عدول عنه، وأنه لا سبيل لتلقي الهدى إلا منه، وأنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله الصحيحة ما ظاهره كفر أو تشبيه، أو مستحيل، بل كل ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه حقٌّ وصدقٌ، يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل عنه، فكما أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته..وكلمة السلف وأئمة أهل الحديث متفقة على أن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كلها تمر كما جاءت، من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل)[1] .

المبحث الثامن : مناهج الشُرّاح في مناقشة المخالفين والرد عليهم :

للشُرّاح أنماطٌ مختلفةٌ في مناقشة المخالفين، والمخالفة نوعان : الأولى : مخالفةٌ مستندةٌ إلى دليل من الكتاب أو السنة، والثانية : مخالفةٌ شاذةٌ عن سبيل أهل العلم ونهجهم في الاعتقاد أو في الفقه .

فالأولى يلتمس أكثر الشُرّاح لهم العذر، ويتسع الصدر لمخالفتهم، مع الرد عليهم، والتنبيه على مخالفتهم. أما الثانية فيشدد غالبُ الشُرّاح النكير على قائلها أيّاً كانت منزلته . وقد صرّح بذلك أئمة الإسلام من شراح الحديث النبوي، فهذا مثلاً الحافظ ابن عبد البر يقول: (فإن قال قائل إن الحُمُرَ الأهلية وذا الناب من السباع لو كان أكلها حراماً

(١) فتح الباري لابن رجب (٥/١٠٠) .

لكَفَر مُستحِلّها، كما يكفر مُستحِلّ الميتة ولحم الخنزير، فالجواب عن ذلك أن المحرّم بآية مُجتمع على تأويلها، أو سنّة مُجتمع على القول بها يكفر مُستحِله؛ لأنه جاء مجيئاً يقطع العذر ولا يسوغ فيه التأويل، وما جاء مجيئاً يوجب العمل ولا يقطع العذر وساغ فيه التأويل لم يكفر مُستحِلّه، وإن كان مخطئاً، ألا ترى أن المُسكِرَ من غير شراب العنب لا يكفر المتأول فيه، وإن كان قد صح عندنا النهي بتحريمه، ولا يكفر من يقول بأن الصلاة يخرج منها المرء ويتحلل بغير سلام، وأن السلام ليس من فرائضها، مع قيام الدليل على وجوب السلام عندنا فيها)[1]، وقال أيضاً: (وقال أحمد بن شعيب في كتابه: إن أول من أحل المسكر من الأنبذة إبراهيم النخعي. وهذه زلةٌ من عالم، وقد حذرنا من زلة العالم، ولا حجة في قول أحد مع السُنة)[2]. وقد قرر هذا الحافظ ابن رجب في الفتح أيضاً، وهو أن من يرى رأياً، أو قلّد عالماً يخالف ما نحن عليه، فلا ننكر عليه، ولا نعيب قوله ذلك، إذا كان قد ورد مورداً من موارد الاجتهاد السائغ[3]. أما الأقوال الشاذة أو التي تعارض الدليل الصحيح الصريح، فينبّهُ غالب الشُرّاح إلى غلطها.

قال الحافظ ابن عبدالبر: (وأوجب بعض التابعين قيام الليل فرضاً، ولو كقدْر حلب شاة، وهو قول شاذ متروك؛ لإجماع العلماء على أن قيام

(١) التمهيد لابن عبدالبر (١/١٤٧).

(٢) التمهيد لابن عبدالبر (١/٢٥٥).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٣/٢٧٨).

الليل منسـوخ عن الناس)[1] .وقال أيضاً : (وقال الحسن البصري : يفطر في بيته إن شـاء يوم يريد أن يخرج. قال أبو عمر: قول الحسـن شاذ، ولا ينبغي لأحد أن يفطر وهو حاضر، لا في نظرٍ، ولا في أثرٍ)[2] .

ومن المتأخرين أيضاً الحافظ ابن حجر أيضاً كثيراً ما يناقش الأقوال ويتعقب القائلين، فقال مثلاً في مسـألة تفضيل نسـاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جميع الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: (وهو قولٌ سـاقطٌ مردودٌ نقلاً عن السـبكي، ثم قال: وقائله هو أبو محمد بن حزم، وفساده ظاهر)[3] ، وقال: (وأغرب ابـن أبـي ليلى فقـال: لا تجزئ سُـنّة المغرب في المسـجد)[4] ، بل ويتعقب النقل الخاطئ عن المذاهب، ولو غير المذهب الشـافعي، فيقول: (وأما ما نقلـه النـووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعمـى لا يصح، فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة، نعم في المحيط للحنفية أنه يكره)[5] .

المبحث التاسع : طريقة الشُرّاح في عرض الأحكام والفوائد :

تختلـف طرق الشُـرّاح في عـرض الأحـكام والفوائد، بـين الإيجاز، والإطنـاب، وبـين ذكرهـا في أي موضـع من الشـرح، أو ذكرهـا في آخر الحديـث. فنجد مثـلاً الحافظ ابن عبـد البر في التمهيـد، الغالب على

(١) التمهيد لابن عبدالبر (١٢٤/٨) .
(٢) التمهيد لابن عبدالبر (٥٠/٢٢) .
(٣) الفتح لابن حجر (١٣٩/٧) .
(٤) الفتح لابن حجر (٥٠/٣) .
(٥) الفتح لابن حجر (٩٩/٢١) .

طريقته في الشرح ذِكر مسائل الاتفاق التي دل عليها الحديث، ثم يذكر المسائل المستنبطة من الحديث دون استطراد، مع ذكر خلاف العلماء، وترجيح الراجح بدليله، من غير تقليد لأحد، كما قال : (ولا يجمُل بنا ذكر مسائل الرهون كلها ؛ لخروجنا بذلك عن تأليفنا، وإنما نذكر من المسائل في كتابنا ما كان في معنى الحديث المذكور لا غير)[1] . ويتفنن في عرض الفوائد والأحكام، فتارة يقول : "وفي قوله صلى اللّه عليه وسلم كذا دليلٌ على كذا ..."، فقال : (وفي قوله صلى اللّه عليه وسلم "ما بين هذين وقت"، دليل على سعة الوقت في الصبح وفي غيرها من الصلوات على ما قد أوضحنا فيما مضى من الأوقات)[2]، وكثيراً ما يعبّر بقوله: "وفي هذا الحديث..."، كقوله: (وفي هذا الحديث إباحة المشي على الدواب بالليل)[3]، ويعبّر بالعطف على ما سبق بقوله: "وفيه..."، كقوله: (وفيه أمر الرفيق بما خف من الخدمة والعون في السفر)[4]. وإن كانت فائدة عزيزة عبر عنها بالنكتة، كقوله: (والنكتة في ذلك أن الأنبياء -عليهم السلام- تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم)[5]. وهو يذكر فوائد الحديث مفرقةً في الشرح في أوله ووسطه وآخره، ولا يعيد الكلام في فقه الحديث ولا يكرره، بل يحيل على الموضع الأول إذا احتاج إليه في حديث آخر .

(١) التمهيد لابن عبدالبر (٤٣٥/٦) .

(٢) الاستذكار لابن عبدالبر (٢١٢/١).

(٣) الاستذكار لابن عبدالبر (٢٩٥/١).

(٤) الاستذكار لابن عبدالبر (٢٩٦/١).

(٥) الاستذكار لابن عبدالبر (٢٩٨/١).

وهذا بخلاف صنيع الحافظ القسطلاني مثلاً في «إرشاد الساري»، الذي نصّ في مقدمته على أنه «لم يتحاش عن الإعادة لما فيها من الإفادة عند الحاجة إلى البيان»، فهو قد يعيد شرح بعض العبارات في الأحاديث، ويذكر الفوائد والأحكام نفسَها، فيكون فيه تكرار وهذا واضح لمن طالع الكتاب.

ونوعٌ آخر من الشُرّاح، كالحافظ ابن حجر مثلاً، تجده في الفتح يعتني بذكر الفوائد والأحكام المستنبطة لكل حديث، حتى أنه أطال النفس في ذكر الفوائد والأحكام في بعض الأحاديث كالأقوال في حديث ساعة الجمعة فذكر اثنين وأربعين قولاً، وفي حادثة الإفك ذكر ثمانٍ وستين فائدة، وهكذا توسع في الخلاف في ليلة القدر، وفي حديث المرأة المخزومية التي سرقت، وفي حديث صلح الحديبية، وحديث المعراج، وقصة موسى والخضر عليهما السلام، وغيرها كثير[1]. ويذكر في مطلع كل باب الفوائد المستنبطة من التبويب - إذ فقه الإمام البخاري في تراجمه - ويفرّع عليها الفوائد الإسنادية واللطائف، ثم يبيّن المناسبة بين كل حديث والتبويب المبوّب عليه، أما فوائد الحديث فغالباً ما تكون في آخر شرحه لكل حديث، ويصدرها بقوله: (وفيه من الفوائد)[2]، أو (ومما يستفاد)[3]، أو

(١) يُنظر: في هذه الأمثلة الفتح لابن حجر (٢/٤٢١)، (١٢/٨٨-٩٠)، (٥/٣٣٣-٣٥٢)، (٧/٢٠٣-٢١٨)، (٨/٤١٢-٤٢٢)، (٨/٤٥٥-٤٨١).

(٢) يُنظر: الفتح لابن حجر (١/٣٠٧)، (٣/٤٣٣)، (٩/٥٠٩).

(٣) يُنظر: الفتح لابن حجر (٩/١٧٢)، (١٣/٣٦٦).

(والحديث يدل على)[1]، ونحو ذلك . ومع أنه يستنبط الفوائد وتكون من اجتهاده ونظره، إلا أنه في مواضع كثيرة ينقلها عن غيره ويسميهم أحياناً كما نقل مثلاً عن القرطبي، وعن ابن المنيّر، ثم يقول : "وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم..." ثم يسوق الفوائد[2]. ومن الشُرّاح من يعرض الفوائد من خلال طرح الأسئلة والإجابة عليها، وهذا كثير جداً، ومن أمثلته: شرح ابن بطال (٤٤٩هـ) على صحيح البخاري كقوله: «فإن قال قائل: لم غطى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ركبته حين دخل عليه عثمانرَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ؟ قيل: قد بَيَّن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، معنى ذلك بقوله : ألا أستحي ممن تستحيي منه ملائكة السماء..."[3].

المبحث العاشر : مصادر الشُرّاح، وطريقتهم في الاستفادة منها :

مصادر الشُرّاح في شروحهم مختلفة من جهة التنوع والكثرة، ومن جهة تسميتها، أو إبهامها في الشرح .

فمثلاً الحافظ القسطلاني في إرشاد الساري، ذكر صاحب لامع الدراري[4] أن إرشاد الساري عبارة عن اختصار لأربعة كتب : فتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني، ومصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني، واللامع الصبيح على الجامع الصحيح لشمس الدين البرماوي. وقد أشار

(١) يُنظر : الفتح لابن حجر (٣/٥)، (٩٥/١)، (٨٨/١١).
(٢) يُنظر : الفتح لابن حجر (٥/١-٩)، (١٠٩/٥) .
(٣) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٢/ ٣٤).
(٤) لامع الدراري شرح صحيح البخاري للكنكوهي (٤٤٠/١) .

القسطلاني في المقدمة إلى فتح الباري، وأن النور قد أفاض على كتابه الإرشاد من فتح الباري [٥] .

ونوعٌ آخر من الشروح تنوعت مصادره وكثرت حتى ربَت على الألف، كما هي مصادر الحافظ ابن حجر في فتح الباري، حيث أحصى الباحثان مشهور حسن سلمان، ورائد صبري في كتابهما "معجم المصنفات الواردة في فتح الباري" (١٤٣٠) كتاباً استفاد منها الحافظ في الفتح .

وأما من جهة تسمية المصادر وطريقتهم في ذلك، فهذا الحافظ ابن عبد البر مثلاً، نجده في التمهيد في الغالب ينقل أقوال الأئمة والحفاظ في كلامهم على السند والمتن مع عدم ذكر المصدر، ومن أشهر من ينقل عنهم من غير عزو إلى كتبهم : الإمام أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ) صاحب السنن، فقد أكثر النقل عنه من بين أصحاب الكتب الستة، من طريق رواية ابن داسه[٦]، والإمام أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، وروايته عنه من طريق تلميذه حمزة بن محمد الكناني، وهو أحد رواة السنن الكبرى للنسائي[٧]، وكذا من طريق ابن الأحمر الأندلسي، وهو راوي السنن الصغرى[٨]، ويروي أحاديث جامع الإمام الترمذي (٢٧٩هـ) من طريق محمد بن إبراهيم الترمذي[٩]، والحافظ قاسم بن أصبغ (٣٤٠هـ)

(٥) مقدمة إرشاد الساري للقسطلاني(١/٢) .

(٦) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (١/١٣٥)، (٢/٣٢٥)، (٦/٢٩٧) .

(٧) المرجع السابق (١/٣٠٦).

(٨) المرجع السابق (٥/٣٧٣).

(٩) المرجع السابق (١/١٨٤).

شيخ مشايخه، فقد أكثر من النقل عن مصنفاته : كالصحيح، والسنن، ومسند الموطأ، وغيرها [١]. قال الحافظ الذهبي : (وتواليف ابن حزم، وابن عبد البر، وأبي الوليد الباجي طافحةٌ بروايات قاسم بن أصبغ)[٢] .

كما أنه أحياناً يسمي من نقل عنهم، ويسمي كتبهم أيضاً : كالعين للخليل[٣]، والتمييز لمسلم[٤]، وشرح معاني الآثار للطحاوي[٥]، وغيرها .

وقد لا يسمي الشارح مصادره أو من نقل عنه بل يُبهمهم، كما فعل الحافظ ابن حجر أحياناً في الفتح مثلاً، ومن أمثلة ذلك فوائد غزوة أحد حيث نقلها عن الإمام ابن القيم، ولم يسمّه، بل قال : "قال العلماء"[٦]، مع تسميته له في مواضع أخرى كثيرة في الشرح .

(١) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (٢٩٢/١)، (١٠١/٢)، (١١٠/٦) .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧٣/١٥) .

(٣) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (٢٥٥/١٨) .

(٤) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (٣٦٦/١) .

(٥) ينظر مثلاً : التمهيد لابن عبد البر (١٠٦/١) .

(٦) يُنظر : الفتح لابن حجر (٣٤٧/٧) .

الخاتمة

نتائج البحث :

١- مناهج الشُــرّاح، جزءٌ من علم مناهج المحدثين، ويمكن أن نعرفه بأنه : علمٌ يبحث في معرفة طرق الشُرّاح في تناولهم للأحاديث وتوضيحها وكشف مقاصدها رواية ودراية.

٢- مصطلح "التفســير" هو المصطلح القديم لشرح النص الشرعي آية أو حديثاً، وهو أقدم من مصطلح "الشــرح"، فمن كتب المحدثين المســماة بالتفسير، "تفسير غريب الموطأ" لابن حبيب الأندلسي (٢٣٨هـ).

٣- أول من شرح الحديث النبوي هو النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فقد يشرح لفظةً مشكلةً على أصحابه، وأقدم ما ذكرته لنا المصادر في شروح الحديث، "شرح موطأ الإمام مالك" لعبد اللّه بن نافع (١٨٦هـ).

٤- مــن أهــم معالم معرفــة مناهــج الشُــرّاح في شــروحهم: معرفة أصل الكتاب وسبب التأليف؛ وأكثر البواعث على تأليف الشروح ثلاثة: إما استجابةً لســؤال بعض المعاصرين للشارح من أهل العلم، أو اختصار الشارح لشرحٍ آخر أطول منه ولم يتمه، أو إشارةٌ من إمامٍ سبق الشارح إلى أهمية الكتاب المشروح واقتراح شرحه.

٥- يتبــين الفرق بــين مناهج الشُــرّاح في الترجمة لرواة الســند في أربع مســائل، الأولــى: الترجمة للصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، والثانيــة : الترجمة لمؤلف الكتــاب، والثالثــة : الترجمة لشــيوخ المصنف، وأمــا الرابعة : فتتبيه

الشارح على قواعد لفهم منهج المصنف في كتابه فيما يخص الرجال.

٦- مكانة الحافظ ابن رجب كأحد شُرّاح الحديث في علوم النقد والتعليل للسند والمتن، وتحرير أحوال الرواة من خلال شرحه فتح الباري، ولو تم شرحه لكان عجباً .

٧- ثمانية أدوات تعين الباحث على معرفة مناهج الشُرّاح في شروحهم وهي النظر في : المقدمة، وتقريراتهم لمناهجهم أثناء الشرح مما فاتهم في المقدمة، والنظر في أبواب وفصول وتراجم الشروح، وتتبع ما كتبه تلاميذهم وشيوخهم عن مناهجهم في الشرح، وكتب الختم والافتتاح للكتاب المشروح، والتنبه لمنطلقات المؤلف التخصصية (العلم الذي اشتهر به) والعقدية والمذهبية، ومعرفة الصراعات العلمية في عصورهم، ومعرفة مواردهم واستفادتهم ممن سبقهم في شرح الكتاب.

ويوصي الباحث بفكرتين :

١- إثراء المكتبة الحديثية بتتبع وجمع مناهج جميع الشُرّاح في شروحهم، شرحاً شرحاً، من خلال كل كتبهم، فهم يذكرون في ثنايا الشرح وبقية كتبهم شيئاً من مناهجهم مما لم يذكروه في المقدمات إن وجدت، وبالمقارنة بين تلك المناهج يتبين ما تميّز به كل شرح عن غيره، وتعرف مظان الفوائد التي يطلبها الباحث.

٢- دراسة تاريخية لجميع الشروح الحديثية بحسب الأمصار، لبيان ما تميزت به مثلاً المدرسة الحديثية الأندلسية القديمة والحديثة في

الشـــرح، وكذلك المدرسة الحديثية المصرية، والمدرسة الحديثية الشامية، وخصائص كل مدرسة في كل مصر بحسب التسلسل التاريخي.

والحمـد لله ذي الجلال الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسـألـه العفو عـن الزلـل، وقبول ضعيـف العمل، برحمتـه وكرمه، والصلاة والسـلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم المصادر والمراجع

١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ط) (د.ت) .

٢) الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد اللّه النمري، حققه: عبد المعطي قلعجي،ط١،القاهرة،وبيروت،دار قتيبة،ودار الوعي، ١٤١٤هـ

٣) أضواء على علم شرح الأحاديث، أ.د فتح الدين البيانوني، مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الرابع، المجلد الثاني والأربعون، ٢٠٠٧م

٤) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، حققه : حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، ط٢، الرياض، الرشد، ١٤١٨هـ .

٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد اللّه النمري، تحقيق جماعة من العلماء، المغرب، وزارة الأوقاف. (د.ط) (د.ت) .

٦) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول اللّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأخبار – الجزء المفقود – : الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق : علي رضا، ط١، دمشق، دار المأمون، ١٤١٦ هـ

٧) الجامع الصحيح .البخاري،أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، المكتبة الإسلامية، (د.ط)، استانبول، ١٣١٥هـ

٨) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، تحقيق طارق بن عوض الله، ط٢، الرياض، دار ابن الجوزي، ١٤٢٠هـ .

٩) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، ط١، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ.

١٠) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، بتحقيق : محمد عجاج الخطيب، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ

١١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الرازي، بتحقيق : المعلمي، ط١، الهند، مجلس دائرة المعارف، ١٣٧١هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت .

١٢) خلق أفعال العباد، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، تحقيق بدر البدر، ط١، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٥هـ .

١٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق شعيب الأرنوؤط وجماعة، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ.

١٤) الشرح الحديثي: دراسة تاريخية تجديدية، د.صالح عومار، بحث في مجلة المعيار، عدد ٤٣، جامعة الأمير عبدالقادر، الجزائر، ٢٠١٨

١٥) شرح السنة، البغوي، الحسين بن مسعود، تحقيق علي معوض وعادل أحمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ .
١٦) الشرح الموضوعي للحديث الشريف: دراسة نظرية تأصيلية، د.هيفاء الأشرفي، دار السلام، السعودية، ٢٠١٢م.
١٧) شرح مشكل الآثار، الطَّحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق شعيب الأرنوؤط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ .
١٨) شرح معاني الآثار، الطَّحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق محمد النجار، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ .
١٩) صحيح مسلم . مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، ١٤١٢هـ .
٢٠) علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، أ.د محمد بن عمر بازمول، ط.دار الإمام أحمد، مصر.
٢١) علم شرح الحديث ومراحله التاريخية دراسة تأصيلية، د.أحمد بن حميد، بحث في مجلة الدرعية، العدد ٤٧، ١٤٣٠هـ.
٢٢) علم شرح الحديث، د.بسام الصفدي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ١٤٣٦هـ.
٢٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، بدر الدين، تحقيق عبدالله محمود، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢١ هـ.
٢٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود، شمس الحق، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ.

٢٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، ط١، القاهرة، دار الريان، ١٤٠٧هـ .

٢٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن رجب، تحقيق: طارق عوض الله، ط١، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ .

٢٧) فتح المغيث بشرح ألفية العراقي في الحديث، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، تحقيق علي حسين علي، ط٢، دار الإمام الطبري، ١٤١٢هـ . (د.م)

٢٨) الفهرست : لابن النَّديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق، تحقيق رضا المازنداري، دار المسيرة، ط٣، ١٩٨٨م .

٢٩) فهرست ما رواه عن شيوخه : محمد بن خير الإشبيلي، تحقيق زيدين وطرغوه، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٣٠) فهم الحديث في ضوء القواعد الشرعية، أ.د فتح الدين البيانوني، مجلة الندوة العلمية الدولية الرابعة للحديث الشريف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٠هـ

٣١) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ضبط : يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ .(د.ط)

٣٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي الخليفة، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ

٣٣) الكفاية في علم الرِّواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق أحمد هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ .
٣٤) لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، تحقيق اليازجي وآخرون، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.
٣٥) لسان الميزان، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، بعناية : عبد الفتاح أبو غدة، ط١، بيروت، المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣ هـ .
٣٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد القاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ . (د.ط)
٣٧) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن بن خلّاد، تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤ هـ .
٣٨) المسند، أحمد بن حنبل، أبو عبد اللّه أحمد بن محمد الشيباني، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط.١، بيروت، الرسالة، ١٤٢٠ هـ .
٣٩) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق : عبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١١ هـ .
٤٠) معرفة علوم الحديث. الحاكم، أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه ابن البيّع، تحقيق معظم حسين، ط٤، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ.

٤١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا شرف الدين، ط١، الرياض، قرطبة، ١٤١٢هـ

٤٢) منهجية شرح الحديث: أصالة ومعاصرة، د.أحمد المجتبى، ود.إسماعيل حاج عبدالله، بحث منشور في مجلة التجديد، ماليزيا، المجلد ١٦، العدد٣٢، ١٤٣٤هـ.

٤٣) النُّكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق د. ربيع المدخلي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٤هـ .